دراسة تحليلية ورؤية نقدية للمراجع العربية

الدكتور/ حامد الشافعى دياب
أستاذ مساعد المكتبات والمعلومات
بجامعتى القاهرة وقطر

باسم الله الذى لا يضر مع اسمه شئ فى الأرض ولا فى السماء وهو السميع العليم، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد خاتم المرسلين ... وبعد.

تعتبر كتب المراجع ـ على اختلاف أنواعها وتباين أنماطها ـ من أعلى درجات التأليف ومن أرقى المستويات من حيث الشكل والمضمون، إذ أنها تقدم المفاتيح الأولى لكنوز المعرفة الانسانية، فهى تعرض بطريقة منطقية منظمة المادة العلمية، من أجل توفيرها وتيسيرها للقارئ والباحث فى أسرع وقت وبأقل جهد ممكن، بحيث تجنبه مشقة البحث عما يريد.

وكتب المراجع واحدة من مصادر المعلومات المعتمدة تمثل احد الأركان الأساسية فى دراسات علوم المكتبات والمعلومات، لذا ألفت كتب ليست قليلة فى المجال منذ عقد الستينات من هذا القرن، ولعل أحدث هذه الكتب التى يدور موضوعها حول المراجع العربية ـ حسب علمى ـ هو كتاب:

سعود بن عبد الله الخزيمى. المراجع العربية: دراسة شاملة لأنواعها العامة والمتخصصة. ـ الرياض: معهد الادارة العامة، ١٩٩٠ ـ ٥٩٩ ص.

والكتاب فى جملته قيّم مما دفعنى إلى اعداد هذه الدراسة التحليلية والنقدية له. وتسير مفردات هذه الدراسة على النحو التالى:

مقدمة

رأيت هذا الكتاب القيم فى نهاية عام ١٩٩٠م مع أحد الأساتذة بجامعة القاهرة حيث ألقيت عليه نظرة خاطفة وتركته؛ وتمنيت فى سريرة نفسى أن أرى هذا الكاب تارة أخرى، وشغلت بأمور الدين والدنيا، حتى كانت زيارتى للسودان الشقيق فى أغسطس/ سبتمبر ١٩٩١. وفى مكتبة جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم وجدت هذا الكتاب مرة أخرى، وحصلت عليه على سبيل الاستعارة لمدة سبع ليال وثمانية أيام فقط لا غير، وانكببت عليه قراءة فاحصة لمحتوياته وما تضمنه من معلومات حول أحب أوعية المعلومات إلى نفسى، ألا وهى «المراجع» قديمها وحديثها، عامها ومتخصصها.

وفى الحقيقة قرأت هذا الكتاب فى هذه المدة مرتين: الأولى من أجل العرض والتحليل والثانية من أجل النقد والتقييم، وقد استغرقت هذه القراءة سبعين ساعة من عمر هذا الزمان. وبعد الفراغ من

قراءة هذا الكتاب، وجدت أنني أحمل في رأسي أفكاراً ثقيلة وآراء نقدية متنوعة حول موضوع هذا الكتاب وطريقة عرضه وما تضمنه من معلومات، فأخذ قلمي يشق طريقه لكتابة هذه الدراسة التحليلية والنقدية، والتي دفعتني إليها بشدة المقولة التي تنص على أن العمل الجيد تدور حوله كتابات ومناقشات كثيرة، وقد استغرقت كتابة هذه الدراسة نصف مدة ما استغرقته قراءة هذا الكتاب.

وفي النهاية أستميح القارئ عذرا ان جنح قلمي يمنة أو يسرة فالهدف هو كشف مواطن القوة وبيان أوجه الدقة أولاً، ثم ذكر مواضع الهنّات ثانياً، فلكل شئ اذا ما تم نقصان.

أولاً: المؤلف:

هو: الأستاذ سعود بن عبد الله الخزيمي، من مواليد المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وقد حصل في عام ١٩٨٢م على درجة الماجستير في المكتبات من جامعة «بتسبرج» (أمريكا). وشغل الاستاذ سعود وظائف كثيرة منها: رئيس قسم النشر بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ثم رئيس قسم الخدمات المكتبية بمكتبة معهد الادارة العامة بالرياض، ويعمل حاليا عضو هيئة تدريس بمعهد الادارة العامة ورئيس قسم الاجراءات الفنية بالمكتبة المركزية.

والمؤلف له اسهامات علمية متنوعة، على هيئة مقالات نشرها في مجلة «مكتبة الادارة» وهي على النحو التالي:

١ - وسائل الاتصال ودورها في خدمات المكتبات والمعلومات. مج ١٠، ع٣ (رمضان ١٤٠٣هـ).

٢ - الضبط الببليوجرافي في المملكة العربية السعودية. مج١١، ع٢ (جمادى الأولى ١٤٠٤هـ).

٣ - الببليوجرافيا الوطنية. مج ١٢، ع٣ (رمضان ١٤٠٥هـ).

وبالجملة فان المؤلف يملك من الخبرات العلمية والعملية ما يؤهله إلى أن يتصدى للكتابة في مثل هذا الموضوع الضخم الفخم، الذي يمكن أن نطلق عليه «البحر الزاخر» ويغوص بنا المؤلف في هذا البحر، ثم يخرج منه لؤلؤا حسن المنظر، جميل القسمات، متنوع الأشكال.

ثانياً : الدراسة التحليلية:

ويقصد بها الوصف التحليلي لمحتويات الكتاب، وتسير مفرداتها على النحو التالي:

١ - الإطار العام للكتاب:

يقع الكتاب في سبعة فصول تسبقها مقدمة ويلحق بها كشاف ويبدأ الكتاب **بقائمة لمحتوياته** ـ كعادة معظم الكتب العربية ـ تقع في سبع صفحات (٣ ـ ٩) وهي مرتبة بشكل منظم واخراج أنيق يساعد على ادراك الموضوعات الرئيسية، وما يندرج تحتها من موضوعات فرعية.

ثم يلي ذلك **مقدمة الكتاب** وهي تقع في أربع صفحات (١١ ـ ١٤) يبين فيها المؤلف أهمية المراجع ودوافعه للكتابة حولها، وصعوبة الكتابة عنها، وطريقته في تأليف كتابه، ويذكر أن هناك طريقتين: تقوم **الأولى** منهما على تناول المراجع العامة في قسم مستقل، والمراجع المتخصصة في قسم آخر، أما **الطريقة الأخرى** فتقوم على دراسة كتب المراجع عن طريق تناول كل طائفة من كتب المراجع بأنواعها المختلفة والمتخصصة في باب مستقل، ويقصد بهذه الطريقة ما يمكن أن نطلق عليه «التقسيم الوظيفي» للمراجع، وقد اتبع المؤلف الطريقة الثانية، وبرر اختياره لها بأنها تتيح بيان حدود وخصائص وأقسام كل نوع من أنواع المراجع

بشكل واضح؛ كما أنها تحقق حاجات المستفيدين وهى: مدرسى ودارسى المراجع.

ثم ينتقل المؤلف إلى بيان وعرض فصول كتابه السبعة، فجعل **الفصل الأول** مدخلا عامة للدراسة يتضمن الموضوعات العامة حول المراجع، أما الفصول الستة الباقية فيختص كل منها بنوع معين من كتب المراجع على النحو التالى:

الفصل الثانى: دوائر المعارف

الفصل الثالث: المعاجم اللغوية والموضوعية

الفصل الرابع: معاجم التراجم

الفصل الخامس: الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات

الفصل السادس: المراجع الجغرافية

الفصل السابع: لبقية أنواع المراجع وهى على الترتيب:

أ ـ الأدلة

ب ـ الكتب السنوية

جـ ـ كتب الحقائق

د ـ الكتب الارشادية

وقد قسم المؤلف كل فصل من هذه الفصول إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى:

١ - مقدمة عامة عن نوع الكتب المرجعية موضوع الفصل.

٢ - كتب التراث العربى القديم الذى تم تأليفه قبل سنة ١٨٠٠م.

٣ - الانتاج الفكرى العربى الحديث من كتب المراجع خلال القرنين الماضيين.

ثم اختتم المؤلف كتابه **بكشاف** رتبه على طريقة القاموس، يضم أسماء المؤلفين وعناوين الكتب ورؤوس الموضوعات فى ترتيب هجائي واحد.

ويذكر المؤلف أنه إستغرق فى اعداد هذا الكتاب ثلاث سنوات من الجهد الجاد بذلها فى تجميع مادته وتنظيمها وصياغتها.

ويختتم المؤلف مقدمته بتواضع شديد واعتراف صريح بوجود بعض القصور والسلبيات فى موضوعات الكتاب، ولكنه لم يذكرها، ومن ثم يرحب المؤلف بكل نقد بناء لتلافى أوجه هذا القصور حتى يصدر الكتاب فى طبعته التالية بشكل أقرب إلى الكمال.

وكان هذا الترحيب من قِبل المؤلف بقبول النقد البناء دافعاً لى لكتابة هذه الدراسة التحليلية والنقدية لهذا الكتاب والتى أرجو أن يتقبلها هو والقراء على حد سواء بقبول حسن وبصدر رحب، وتنزل على قلوبهم برداً وسلاما وعلى أسماعهم نغما وألحانا وعلى عيونهم نورا وضياءً.

٢ - العرض التحليلى لفصول الكتاب:

يسير هذا العرض على النحو التالى:

١/٢ **الفصل الأول:** المراجع

يشغل هذا الفصل من الكتاب خمساً وعشرين صفحة (١٧ ـ ٤١)*، ويبين فيه المؤلف دوافع الاهتمام بالمراجع فى العصر الحديث وقد أرجعها إلى أربعة هى:

ـ تضخم الانتاج الفكرى العالمى.

ـ تطور كتب المراجع ذاتها من حيث المحتوى والمستوى.

ـ تطور المكتبات ومراكز المعلومات.

ـ ظهور المراجع كمادة دراسية مستقلة.

* يلاحظ أن بداية الصفحات ونهايتها متضمنة فى العدد الكلى.

ثم يتناول المؤلف بعض العناصر التى ترتبط بالمراجع وهى على الترتيب:

- تعريف المراجع.
- دراسات المراجع.
- تقييم واختيار المراجع.
- تحسيب المراجع.
- أنواع المراجع.

ويتناول كل عنصر من هذه العناصر بالعرض والدراسة، معتمداً على ما كتب حول هذه العناصر فى الكتب والمقالات باللغتين العربية والانجليزية.

وبلغت مراجع الفصل الأول أربعة عشر مرجعاً منها ثمانية مراجع باللغة العربية، وستة مراجع باللغة الانجليزية، كما بلغ عدد الاشارات الببليوجرافية فى هذا الفصل ثمانى عشرة اشارة ببلوجرافية، منها ثلاث عشرة اشارة باللغة العربية، وخمس اشارات باللغة الانجليزية.

٢/٢ **الفصل الثانى**: دوائر المعارف

استغرق هذا الفصل احدى وخمسين صفحة، من الصفحات (٤٥ ـ ٩٥) ويتحدث فيه عن ثلاثة عناصر هى:

أولاً: مقدمة عامة: وتتضمن:

١ – تعريف دوائر المعارف: سواء التعريف اللغوى أو الاصطلاحى لمفهوم اللفظ فى اللغة العربية أو اللغات الأجنبية.

٢ – تطور دوائر المعارف: منذ التاريخ البعيد حتى العصر الحاضر ويقسم هذه الفترة الزمنية إلى أربع مراحل هى:

المرحلة الأولى: وتشمل العهود القديمة منذ بداية التاريخ حتى نهاية العصور القديمة أى بسقوط روما سنة ٤٧٦م.

المرحلة الثانية: وتشمل العصور الوسطى أى منذ أواخر القرن الخامس الميلادى حتى سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣م.

المرحلة الثالثة: وتشمل الفترة من منتصف القرن الخامس عشر الميلادى حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادى.

المرحلة الرابعة والأخيرة: وتشمل الفترة من بداية القرن الثامن عشر حتى الآن.

وفى كل فترة من هذه الفترات يذكر على سبيل التمثيل لا الحصر أهم الموسوعات أو الأعمال الموسوعية التى صدرت فيها.

٣ – السمات العامة لدوائر المعارف: وذكر أن هذه السمات هى:

- الأهداف.
- الجهة المصدرة.
- استمرارية الصدور.
- التداخل والتوازن الموضوعى.
- التنظيم.
- النواحى الشكلية.

٤ – أنواع دوائر المعارف: وذكر أن هذه الأنواع ثلاثة هى:

أ ـ دوائر المعارف العامة: ويندرج تحتها دوائر المعارف الرئيسية، الوطنية، الشعبية، المدرسية.

ب ـ دوائر المعارف المتخصصة: وهى التى تختص بمعالجة موضوع معين.

جـ ـ المعاجم الموسوعية.

ثانياً: الأعمال الموسوعية العربية القديمة: وعالج تحت هذا العنصر مجموعة من الفرعيات

التى ترتبط بهذه الأعمال مثل: تطورها، والتعريف ببعض هذه الأعمال.

ثالثاً: الأعمال الموسوعية العربية الحديثة: وعالج تحت هذا العنصر الفرعيات التالية:

١ – تطور الأعمال الموسوعية العربية الحديثة: وتناولها من خلال المرحلتين التاليتين:

الأولى تشمل الفترة التى تمتد منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م. **والثانية** تشمل الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وذكر أهم الموسوعات التى صدرت خلال هاتين الفترتين، وانتقد غياب الموسوعة العربية الكبرى، وأرجعها إلى عدة أسباب منها:

ـ فقدان الوحدة السياسية.

ـ كثرة المنافسات الاقليمية والعقائدية.

ـ عدم جدية بعض الدول العربية فى تنفيذ التوصيات والاتفاقيات التى تصدر عن المؤتمرات العربية.

ـ عزوف القطاع الخاص عن تبنى الأعمال الموسوعية الكبرى.

٢ – السمات العامة للأعمال الموسوعية العربية الحديثة:

وحدد هذه السمات فى: الأهداف، الجهة المصدرة، المجال الموضوعى والمعالجة، التنظيم، والجوانب الشكلية.

٣ – أمثلة من الأعمال الموسوعية العربية الحديثة:

وذكر هذه الأعمال وأدرجها تحت فئات ثلاث هى:

أ ـ دوائر المعارف العامة: مثل كتاب «دائرة المعارف» لبطرس البستانى... إلخ.

ب ـ دوائر المعارف الموضوعية: وبدأ بذكر دوائر المعارف فى المجالات الموضوعية المختلفة، فبدأ بالفلسفة، الدين الاسلامى، السياسة، الادارة، العلوم العسكرية، العلوم الطبية، الآثار، ثم الرياضة. ولكننا نجده عاد إلى ذكر الأعمال الموسوعية فى الدين الاسلامى مرة أخرى، ويبدو ـ والله أعلم ـ أنه سهى عليه، وجل من لا يسهو ولا ينسى.

جـ ـ المعاجم الموسوعية: لا يوجد لمفرداتها أى ترتيب مقنن، لذلك نجده وقد وضع معجم العلوم الاجتماعية (ص ٩٠) ثم المعجم النقدى لعلم الاجتماع (ص٩٢) وفصل بينهما بمعاجم لا صلة لها بهما مثل المعجم الموسوعى فى الكمبيوتر والالكترونيك (ص٩١).

وقد اعتمد فى كتابة هذا الفصل على ثمانية عشر مرجعاً منها أحد عشرة مرجعا باللغة العربية وسبعة مراجع باللغة الانجليزية، كما بلغ عدد الاشارات الببليوجرافية فى هذا الفصل ثلاثين اشارة منها عشرين باللغة العربية والعشر الباقيات باللغة الانجليزية.

٣/٢ **الفصل الثالث:** المعاجم اللغوية والموضوعية:

استغرق هذا الفصل مائة وثلاث صفحات، من الصفحات (٩٩ ـ ٢٠١) واشتمل على العناصر النمطية التالية:

أولاً: مقدمة عامة: وتشتمل بدورها على:

١ – تعريف المعاجم: وذكر معناها اللغوى والاصطلاحى وما قاله السابقون فى ذلك، كما

ذكر ما يرتبط بها من مصطلحات مثل: قاموس، مسرد، مكنز.

٢ – تطور المعاجم: واورد تاريخها فى بلاد العالم قديما وحديثا باللغات المختلفات، ويشير إلى أهم المعاجم التى صدرت فيها.

٣ – أنواع المعاجم: ويقسمها وفق أربعة عناصر هى:

مستوى المعلومات: ويندرج تحتها:

– المعاجم اللغوية: وهى على ثلاثة أنواع:

* الموجهة للمتخصصين.

* الموجهة لجمهور الناس.

* الموجهة لخدمة الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة.

– المعاجم الموضوعية: وهى على نوعين هما:

* الموجهة لخدمة المتخصصين.

* الموجهة لخدمة الطلاب فى مختلف أقسام الدراسات الجامعية.

كمية المعلومات: ويندرج تحتها:

– المعاجم المفصلة أو المكثفة

– المعاجم الوسيطة

– المعاجم الموجزة

اللغات: ويندرج تحتها:

– معاجم أحادية اللغة

– معاجم ثنائية اللغة

– معاجم متعددة اللغة

المجال الموضوعى: ويندرج تحته:

– المعاجم اللغوية: وهى على ثلاثة أنواع:

* معاجم لغوية عامة

* معاجم لغوية متخصصة

* معاجم الترجمة

– المعاجم الموضوعية: وهى التى تجمع الالفاظ والمصطلحات الخاصة بعلم أو فن معين مع شرحها.

ولا شكَّ أن هذا التقسيم به من التداخل والتكرار أكثر مما به من التميز والتفرد.

ثانياً: المعاجم العربية القديمة: وعالج تحت هذا العنصر ما يلى:

أ ـ تطورها: وتحدث باختصار عن مرحلة التدوين بصفة عامة وتدوين الفاظ اللغة ووضع المعاجم بصفة خاصة.

ب ـ أنواعها: وقسمها إلى نوعين رئيسيين هما:

(١) معاجم الألفاظ: وتنقسم بدورها إلى:

– معاجم الألفاظ المتخصصة:

ويسهب فى الحديث عنها، ويذكر من أهم أنواعها: معاجم غريب القرآن الكريم، معاجم غريب الحديث، معاجم الفقه، معاجم الألفاظ النادرة، معاجم لغات القبائل، معاجم المعرب والدخيل، معاجم لحن العامة، معاجم اللغات الأخرى.

– معاجم الألفاظ العامة:

ويسهب أيضاً فى الحديث عنها، ويذكر مدارسها على أنها أربعة هى: مدرسة الترتيب الصوتى ـ مدرسة الترتيب الأنفبائى الخاص ـ مدرسة نظام القافية ـ مدرسة الترتيب الألفبائى حسب الأصوات.

وفى كل مدرسة من هذه المدارس يذكر ما يتعلق بها من أسس الترتيب، الأبنية، التقسيم الداخلى، طريقة الاستخدام مع مقارنة المدارس بعضها البعض وبيان نقاط الاختلاف والاتفاق بينهم. ثم يذكر أهم نماذجها من معاجم.

(٢) معاجم المعانى: ويتحدث عنها من حيث المسميات المختلفة لها مثل المعاجم المبوبة، معاجم الموضوعات، معاجم المترادفات، ثم يتحدث عن نظام الترتيب المتبع فى مثل هذا النوع من المعاجم، ثم يذكر أنواع معاجم المعانى ويقسمها إلى نوعين رئيسيين هما:

- المعاجم ذات الموضوع الواحد.
- معاجم المعانى العامة.

ويلاحظ أنه تحدث عن معاجم المعانى باقتضاب وليس باسهاب مثل سابقتها (معاجم الألفاظ).

ثالثاً: المعاجم العربية الحديثة: وعالج فيها ما يلى:

أ ـ تطورها: نتيجة للتطورات العصرية التى حدثت منذ اعداد المعجمات العربية القديمة وبين العصر الحاضر، أصبحت هذه المعجمات لا تفى بحاجات الانسان العربى المعاصر، ويرجع المؤلف أسباب ذلك إلى نوعين من الأسباب هما:

- أسباب حتمية يفرضها تطور المعجمات ومواكبتها للتطورات المتلاحقة فى ميدان الحضارة الانسانية وعلومها.

- أسباب فرضها وجود بعض النقص والقصور فى المعجمات العربية القديمة مثل صعوبة الترتيب والابهام فى شرح الالفاظ وتفسير معانيها... إلخ. ومن ثَم كانت هناك ضرورة ملحة لتطوير حركة التأليف المعجمى فى العصر الحديث، وقد سارت هذه الحركة فى أربعة اتجاهات هى:

- احياء وبعث المعاجم القديمة ونشرها بصورة مقبولة.
- تهذيب واختصار المعجمات القديمة.
- ترجمة المعاجم الاجنبية.
- تأليف معاجم أصلية.

وعن الفئات التى كان لها دور رائد فى التأليف المعجمى الحديث، فقد حصرها المؤلف فى الفئات التالية:

- اللغويون والمعجميون.
- المستشرقون.
- المجامع اللغوية.
- جامعة الدول العربية.
- دور النشر.

ب ـ السمات العامة للمعاجم العربية الحديثة:

وهذه السمات شبيهة العناصر بالسمات العامة للموسوعات مثل: الاهداف، الجهة المصدرة، المجال الموضوعى المعالجة، التنظيم.

جـ ـ أنواع المعاجم العربية الحديثة: وقسمها إلى نوعين رئيسيين هما:

- المعاجم اللغوية: وتندرج تحتها:
  - ـ معاجم الألفاظ العامة.
  - ـ معاجم المعانى والمترادفات والاضداد.
  - ـ معاجم اللغات الأخرى.
  - ـ معاجم اللهجات العامية.
- المعاجم المتخصصة (الموضوعية):

د ـ أمثلة من المعاجم العربية الحديثة: وذكر منها أمثلة رتبها تحت فئاتها زمنياً الاقدم فالاحدث.

وقد بلغ عدد مراجع هذا الفصل ستة وثلاثين مرجعاً منها سبعة وعشرين باللغة العربية، وتسعة باللغة الانجليزية، كما بلغ عدد الاشارات المرجعية ثلاثين اشارة، منها اثنان وعشرون باللغة العربية،

وثمان اشارات باللغة الانجليزية.

٤/٢ الفصل الرابع: كتب التراجم

استغرق هذا الفصل ستاً وسبعين صفحة من الصفحات (٢٠٥ ـ ٢٨٠) ويبدأ بتمهيد موجز يبين فيه المؤلف أهمية التراجم بصفة عامة وأهميتها فى الحضارة الاسلامية بصفة خاصة، حيث كانت لهذه الحضارة الريادة والسبق فى ميدان التراجم، ويشير إلى أن التراجم العربية تتميز عن التراجم الغربية فى ثلاثة أمور هى:

- السبق الزمنى.
- كثرة المؤلفات وتنوعها وشمولها.
- تنوع طرق الترتيب.

وأخيراً يذكر العناصر الرئيسية فى هذا الفصل، وهى العناصر النمطية التى سار عليها المؤلف فى الفصول السابقة.

أولاً: مقدمة عامة: ويندرج تحتها ما يلى:

١ - **تعريف التراجم:** يشير المؤلف إلى أهم المصطلحات التى تطلق على فنون التراجم، ويحصرها فى كلمتين هما: التراجم، السير، ثم يقوم بتعريف كل منهما تعريفاً لغوياً واصطلاحياً معتمداً فى ذلك على ما جاء فى كتب ومقالات السابقين. ويشير إلى أن كلمة «سيرة» أشمل من كلمة «ترجمة» حيث كانت تطلق على سيرة النبى (ﷺ) ولذا اتسع مفهومها بعد ذلك ليشمل جميع الكتب التى تتحدث عن السيرة الذاتية للأفراد، ويذكر المؤلف أن هناك مصطلحات مركبة ظهرت خلال العصر الحديث وأطلقت على أنواع الراجم المختلفة مثل: السيرة الذاتية، معجم التراجم، موسوعة التراجم، التراجم الموجزة.

ويركز فى حديثه على ثلاثة من هذه المصطلحات هى:

- معاجم التراجم.
- موسوعات التراجم.
- معاجم التراجم الموجزة.

ويدلل على هذا الاختيار بأنها:

- تحتوى غالباً على مجموعة كبيرة من الترجمات.
- توجهها إلى الترجمة لمحتوياتها بشكل مختصر (بدرجات متفاوتة بين معجم وآخر).

ويختتم هذا العنصر بوضع تعريف لمعجم التراجم الذى سيطلقه على جميع أنواع مراجع التراجم الثلاثة:

٢ - تطور كتب التراجم: ويقسم هذا التطور إلى أربعة عصور.

هى: العصور القديمة، الوسطى، عصر النهضة، الحديث، ويتحدث فى كل عصر عن التطور التاريخى لكتب التراجم وأهم المؤلفات والمؤلفين.

٣ - أنواع كتب التراجم: ويقسمها إلى:

- كتب التراجم غير المرجعية: وهى التى تتحدث عن سيرة وحياة شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص بشكل مفصل.
- كتب التراجم المرجعية: ويقصد بها جميع كتب التراجم المرجعية، التى تضم بطريقة مرتبة عدداً كبيراً من الاعلام بشكل مختصر.

ويركز حديثه على هذا النوع الثانى، ويقسمه إلى مجموعة من الأنواع وفق مجموعة من العناصر هى:

المكان: ويندرج تحته الأنواع التالية:

- معاجم التراجم العالمية.
- معاجم التراجم الاقليمية.
- معاجم التراجم الوطنية.
- معاجم التراجم المحلية.

الزمان: ويندرج تحته النوعان التاليين:

- معاجم التراجم الراجعة.
- معاجم التراجم الجارية.

المجال الموضوعى ويندرج تحته النوعان التاليان:

- معاجم التراجم العامة.
- معاجم التراجم الموضوعية.

حجم التراجم: ويندرج تحته النوعان التاليان:

- معاجم التراجم المفصلة*.
- معاجم التراجم الموجزة.

الشمولى: ويندرج تحته النوعان التاليان:

- معاجم التراجم الشاملة.
- معاجم التراجم الانتقائية.

ثانياً: معاجم التراجم العربية القديمة:

ويذكر تحتها مجموعة العناصر الفرعية التالية:

١ - تطورها: يشير إلى أن المسلمين اهتموا بتسجيل تاريخ البارزين من أفراد المجتمع الاسلامى. وتعتبر أول كتب التراجم ظهورا تلك التى تتحدث عن السيرة النبوية الشريفة وينسب أول كتاب فى سيرة الرسولة (ﷺ) إلى عمرو بن الزبير (ت: ٩٢هـ)، كما أن أقدم الكتب المرجعية هى كتب الطبقات، وأقدم كتب الطبقات هى طبقات الرواة التى نشأت فى ظل المحدثين، ثم انتقلت التراجم بعد ذلك إلى المؤرخين والأدباد ورواد التأليف فى العلوم الأخرى. ويذكر أن هناك ثلاثة علوم رئيسية كانت سببا فى تطور التراجم هى:

- علوم الحديث النبوى.
- علوم الأدب.
- الدراسات التاريخية.

٢ - سماتها: كانت كتب التراجم العربية القديمة تمتاز بمجموعة من السمات يمكن ذكرها على النحو الآتى:

- المعلومات: من حيث كميتها ونوعيتها ومصادرها.
- المساواة.
- الانصاب والتحامل.
- ضبط أسماء وأنساب الأعلام.
- طرق الترتيب ومن أهمها الطبقات، حسب سنى الوفاة، الألفبائى.

٣ - أنواعها: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هى:

أ ـ التراجم الموجودة فى معظم مصادر الانتاج الفكرى وعلى الأخص الكتب الدينية.

ب ـ كتب التراجم غير المرجعية وتضم نوعين فرعيين هما:

- السير.
- السير الذاتية والمذكرات الشخصية.

* يطلق عليها: معاجم التراجم المنفصلة (ص٢١٩) ولكننى استخدم كلمة المفصلة لأنها أكثر دقة وتعبيرا لما يريد أن يقوله.

جـ ـ معاجم التراجم المرجعية*: ويقصد بها جميع كتب التراجم، وتنقسم بدورها إلى ثلاثة:

أ ـ معاجم التراجم العامة.

ب ـ معاجم التراجم المتخصصة: وتنقسم إلى:

– معاجم التراجم الموضوعية: وتنقسم إلى قسمين:

* كتب الطبقات

* التراجم الالفبائية.

– معاجم التراجم المكانية.

– معاجم التراجم الزمنية: وتنقسم إلى نوعين:

* تراجم القرون.

* تراجم العصور.

جـ ـ معاجم الأنساب والقبائل.

٤ – أمثلتها: ويذكر أهم المراجع فى كل قسم ونوع من الاقسام والأنواع السابقة، فمثلاً تحت معاجم التراجم العامة يذكر وفيات الأعيان لابن خلكان، فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبى... إلخ وتحت التراجم الموضوعية يقسمها إلى فئات وتحت كل فئة يذكر أهم كتب تراجمها.

ثالثاً: معاجم التراجم العربية الحديثة: ويعالج العناصر التالية:

١ – تطورها: امتدادا للنهضة الاسلامية والعربية فى ميدان التراجم، بدأ الانتاج الحديث يتوالى فى الظهور على يد الأدباء والمثقفين، وكانت هناك عدة عوامل شجعت على ذلك منها:

– طبيعة كتب التراجم وحاجتها الدائمة إلى المتابعة والتجديد.

– اختلاف أساليب المؤلفين القدماء فى كتابة التراجم عن الأساليب التى جاءت بها الحضارة الحديثة.

– تنوع حاجات الانسان المعاصر.

واستمر ظهور التراجم فى الازدهار بشكل تدريجى خلال القرن الماضى والقرن الحالى فى اتجاهين رئيسيين هما:

– الاتجاه التقليدى: الذى تأثر بشكل كامل بالتراث القديم.

– الاتجاه الحديث: الذى اعتمد بشكل رئيسى على التراث فى معلوماته مع التأثر بأساليب ومناهج التراجم الأجنبية.

واستطاعت حركة النشر والتأليف فى ميدان التراجم فى العصر الحديثة أن تحقق مجموعة من الانجازات نجملها فيما يلى:

– نشر كتب التراث القديم وتحقيقها.

– اختصار كتب التراجم القديمة وتهذيبها.

– اعداد الأعمال الأصلية.

– ترجمة الأعمال الأجنبية.

وأشار المؤلف إلى الفئات التى كان لها دور فى نشر واعداد التراجم فى العصر الحديث على النحو التالى:

– الأدباء.

– المؤرخون.

– المستشرقون.

– المتخصصون فى حقول المعرفة.

٢ – سماتها: تتلخص أهم هذه السمات فى العناصر التالية:

الأهداف ـ الجهة المصدرة ـ المجال ـ المعالجة ـ

* يطلق عليها «المراجعية» وأغلب الظن أنه يقصد المرجعية. أنظر صفحة ٢٣١.

التنظيم ـ الجوانب الشكلية. وتحدث المؤلف عن كل عنصر من هذه العناصر بصورة مختصرة.

٣ – أنواعها: ويقسمها إلى الأنواع التالية:

أ ـ كتب التراجم غير المرجعية: وتشتمل على:

– كتب السير.

– السير الذاتية.

ب ـ معاجم التراجم المرجعية: وتشتمل على:

– معاجم التراجم العامة.

– معاجم التراجم المتخصصة: ويندرج تحتها:

* معاجم التراجم الموضوعية.

* معاجم التراجم المكانية.

* معاجم التراجم الزمنية.

* معاجم الأنساب والقبائل.

٤ – أمثلتها: وفق التقسيم السابق لأنواعها، يذكر تحت كل نوع أهم مفرداته. وقد اعتمد هذا الفصل على سبعة عشر مرجعاً، منها أربعة عشر مرجعاً باللغة العربية، وثلاثة مراجع باللغة الانجليزية، كما بلغ عدد الاشارات المرجعية خمس عشرة اشارة مرجعية، منها اثنتا عشرة باللغة العربية وثلاث اشارات باللغة الانجليزية.

٥/٢ **الفصل الخامس** البيليوجرافيات والكشافات والمستخلصات.

استغرق هذا الفصل مائة واثنين وعشرين صفحة من الصفحات (٢٨٣ ـ ٤٠٥) ويبدأ الفصل كالعادة ـ بتمهيد موجز، يبين فيه المؤلف أهمية الأعمال البيليوجرافية قديماً وحديثاً، ثم يشير إلى كثرة هذه الأعمال فى العصر الحديث نتيجة اكتشاف الطباعة ثم استخدام الحاسبات الآلية، وأخيراً يذكر العناصر التقليدية والمتكررة فى كل فصول الكتاب.

أولاً: مقدمة عامة: وتتضمن:

١ – تعريف البيليوجرافيات والكشافات والمستخلصات: ويذكر مجموعة من المصطلحات العربية والمعربة والتى استخدمت فى مجال العمل البيليوجرافى العربى، وهذه المصطلحات هى: فهرس ـ وراقة ـ معجم مطبوعات ـ نشرة مطبوعات ـ قائمة ـ كشاف ـ مستخلص ـ دليل ـ ببليوجرافيا.

ويذكر ما قالته المصادرالمختلفة عن كل منها سواء باللغة العربية واللغة الانجليزية. ويستخلص من هذا تعريفات ومفاهيم للمصطلحات الخمسة التالية:

البيليوجرافيات ـ فهرس ـ دليل الدوريات ـ كشاف ـ مستخلص.

٢ – تطور البيليوجرافيات والكشافات والمستخلصات ـ ويتحدث عن كل نوع على حده من ناحية تطوره التاريخى سواء فى العصور القديمة أو الحديثة، مركزا على الدول الأجنبية، ويذكر أمثلة من مفردات هذه الأنواع.

٣ – أنواع البيليوجرافيات والكشافات والمستخلصات: ويبدأ **بالبيليوجرافيات** ويقسمها إلى عدة أنواع وفقاً للعناصر التالية:

الوظيفة: وتندرج تحتها:

– البيليوجرافيات.

– فهارس المكتبات.

– الفهارس الموحدة.

– ببليوجرافيات البيليوجرافيات.

– أدلة الدوريات.

– الأدلة التجارية.

المكان: ويندرج تحته:

– البيليوجرافيات العالمية

- الببليوجرافيات الأقليمية
- الببليوجرافيات الوطنية
- الببليوجرافيات المحلية

الزمن: ويندرج تحته:

- الببليوجرافيات الراجعة
- الببليوجرافيات الجارية

المجال الموضوعى: ويندرج تحته:

- الببليوجرافيات العامة
- الببليوجرافيات المتخصصة

المعالجة: ويندرج تحتها:

- الببليوجرافيات التعددية
- الببليوجرافيات النقدية
- الببليوجرافيات الوصفية
- الببليوجرافيات النصية
- الببليوجرافيات التاريخية

عناصر أخرى: مثل المؤلف ـ اللغة ـ الهيئة ـ الشكل.

ثم يتحدث عن الكشافات ويقسمها وفقاً للعناصر التالية:

الوظيفة:

- الكشافات الببليوجرافية.
- كشافات النصوص.

طريقة الترتيب:

- الموضوعية الألفبائية.
- الكشافات المصنفة.
- كشافات المؤلفين.

طريقة الاعداد:

- كشافات الكلمات ويقسمها إلى:
  - كشاف النصوص.
  - كشاف الكلمات الدالة فى السياق.
  - الكشافات أحادية المصطلح.
- الكشافات المقيدة: مثل:
- كشافات الاستشهاد المرجعى.

ثم ينتهى بالمستخلصات: ويقسمها وفقاً للعناصر التالية:

المكان: ويندرج تحته:

- المستخلصات العالمية.
- المستخلصات الاقليمية.
- المستخلصات الوطنية.
- المستخلصات المحلية.

الزمن: ويندرج تحته:

- المستخلصات العامة
- المستخلصات الموضوعية

طرق الاعداد: وتندرج تحتها:

- مستخلصات تقليدية: ويقسمها إلى:
  - المستخلص الوصفى أو الدال
  - المستخلص الاعلامى
  - المستخلص التوقعى
- مستخلصات غير تقليدية: ويقسمها إلى:
  - المستخلص المقتبس
  - المستخلص المحسب
- مستخلصات اسلوبية: ويقسمها إلى:
  - المستخلص ذو الأسلوب الموحد
  - المستخلص البرقى
  - المستخلص التخطيطى

٤ – طرق ترتيب الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات: وذكر أن أهم طرق الترتيب لهذه الفئات هى:

١ ـ الترتيب الالفبائى: حسب المدخل الرئيس سواء أكان بالموضوع أو بالمؤلف أو بالعنوان.

٢ ـ الترتيب المصنف.

٣ ـ الترتيب الزمنى.

٤ ـ الترتيب الجغرافى.

٥ ـ الرتيب الشكلى.

٦ ـ الترتيب وفقاً لمؤسسات النشر.

ثانياً: الأعمال الببليوجرافية العربية القديمة: ويتحدث عنها من خلال العناصر التالية:

١ – تطورها: يذكر تاريخ الببليوجرافيات عند المسلمين الأوائل الذين وجهوا جهودهم منذ ظهور الاسلام إلى طلب العلم والاهتمام بكافة أسبابه، حيث تمثلت نشاطاتهم العلمية فى جمع وتدوين القرآن والسنة والعلوم الدينية المتصلة بهما. وقد صاحب هذه الحركة العلمية ظهور دراسات ومهن تمثلت فيما يلى:

– الوراقة.

– تصنيف العلوم.

– الفهارس والكتب الببليوجرافية، مثل:

ـ الفهارس الفردية

ـ فهارس المكتبات

ـ الفهرست لابن النديم

ـ برامج الشيوخ

ـ الأعمال الببليوجرافية المتأخرة

٢ – أمثلتها: ويذكرها على النحو التالى:

– الفهرست لابن النديم.

– مفتاح السعادة ومصابح السيادة لطاشكبرى زاده.

– أسماء الكتب لعبد اللطيف بن محمد رياضى زاده.

– كشف الظنون عن اسامى الفنون لحاجى خليفة*.

ثالثاً: الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات العربية الحديثة: ويعالج فيه العناصر التالية:

١ – تطورها: تحدث عن تطور كل نوع منها على حده فى العصر الحديث على النحو التالى:

أ ـ الببليوجرافيات: ويقسمها تطوريا إلى فترتين:

– الأولى: الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية.

– الثانية: الفترة التى بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

ولكل فترة سماتها حيث تميزت الأعمال الببليوجرافية فى الفترة الأولى بما يلى.

– العناية بالتراث العربى القديم المخطوط.

– ظهور فهارس المخطوطات فى المكتبات والببليوجرافيات العامة.

– قيام الباحثين والمستشرقين بهذه الأعمال.

كما تميزت الأعمال الببليوجرافية خلال الفترة الثانية بما يلى:

– تطور العمل الببليوجرافى سواء فى الكم أو الكيف.

* يذكره بعنوان هكذا، والصح هو: كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون (أنظر صفحة ٣٢٧).

– تأسيس المنظمات والهيئات الببليوجرافية على المستويين الوطنى والقومى.

– جهود ونشاط المنظمات الثقافية والببليوجرافية الدولية مثل منظمة اليونسكو.

– استخدام الحاسبات الآلية فى الأعمال الببليوجرافية.

ثم يسهب المؤلف فى الحديث عن كل نوع من هذه الأعمال الببليوجرافية الحديثة وذلك ـ كما يقول ـ لاختلاف تاريخ تطور كل منها على النحو التالى:

١ – ببليوجرافيات التراث.

٢ – فهارس المكتبات.

٣ – الببليوجرافيات العامة.

٤ – الببليوجرافيات المتخصصة، ويقسمها إلى:

أ ـ الببليوجرافيات الوطنية.

ب ـ النشاط الببليوجرافى العربى القومى.

جـ ـ الببليوجرافيات الموضوعية.

د ـ الببليوجرافيات الشكلية.

هـ ـ الببليوجرافيات التجارية.

و ـ الببليوجرافيات المتخصصة الأخرى.

ز ـ أدلة الدوريات.

وتحت كل نوع يذكر أهم الببليوجرافيات والفهارس بصفة عامة، ماعدا رقم (٤/أ) الببليوجرافيات الوطنية والتى يقسمها أولاً بالمكان ثم يذكر أهم الأعمال الببليوجرافية فى كل بلد.

ب ـ الكشافات: ويذكر تحتها:

– كشافات الدوريات.

– كشافات النصوص.

وتحت كل نوع منها يذكر أهم الأعمال الببليوجرافية.

جـ ـ المستخلصات: ويتحدث عنها ويبين أهميتها ومجالاتها، ثم يذكر أمثلة لها فى الوطن العربى.

٢ – سماتها: ويحدد هذه السمات فى الجوانب النمطية التالية:

– الاعداد الفنى

– الجهة المصدرة

– مرات الصدور

– التغطية

– النشر

٣ – أمثلتها: ويذكر هذه الأمثلة تحت فئاتها على النحو التالى:

أ ـ الببليوجرافيات العامة.

ب ـ الببليوجرافيات المتخصصة: وأدرج تحتها:

ـ ببليوجرافيات التراث.

ـ الببليوجرافيات الوطنية والقومية.

ـ الببليوجرافيات الموضوعية.

ـ الببليوجرافيات الشكلية.

ـ أدلة الدوريات.

ـ كشافات الدوريات.

ـ المستخلصات.

ـ الببليوجرافيات التجارية.

ـ فهارس المكتبات.

ـ الببليوجرافيات الشخصية.

ـ ببليوجرافيات الهيئات.

وبلغ عدد مراجع الفصل أربعة وثلاثين مرجعاً منها أربعة وعشرين باللغة العربية، وسبعة باللغة الانجليزية، كما بلغ عدد الاشارات المرجعية اثنين وأربعين اشارة ببليوجرافية، منها احدى وثلاثون باللغة العربية، واحدى عشرة باللغة الانجليزية.

٦/٢ **الفصل السادس**: المراجع الجغرافية:

استغرق هذا الفص تسعا وسبعين صفحة من الصفحات (٤٠٩ ـ ٤٨٨) ويبدأ بتمهيد موجز يتحدث فيه عن أهمية المعلومات الجغرافية، وارتباطها بمعظم العلوم الأخرى من ناحية، وارتباطها بالنشاط الانسانى من ناحية أخرى.

وفى العصر الحديث، زاد الطلب على المعلومات الجغرافية المتنوعة والسريعة الامر الذى جعل من المراجع الببليوجرافية بأنواعها الثلاثة المعاجم الجغرافية، المواد الخرائطية، وأدلة السفر ـ وسائل مثلى لتلبية وتقدم المعلومات الجغرافية بطريقة مناسبة.

ويسير هذا الفصل على انماط اسلافه أو كما يلى:

أولاً: مقدمة عامة: وتشتمل على العناصر التالية:

١ – تعريف المراجع الجغرافية: ويعرفها بأنها جميع المواد والكتب الجغرافية ذات الصفة المرجعية، أو التى اصطلح على اعتبارها مرجعية وهى المعاجم الجغرافية، والمواد الخرائطية، وأدلة السفر. ثم يستعرض التعريفات اللغوية والاصطلاحية لهذه الأنواع الثلاثة وما يرتبط بها، معتمداً على ما كتب عنها باللغتين العربية والانجليزية. وقد أفاض فى تعريف المصطحات التالية:

– المعاجم الجغرافية.

– الخرائط.

– الأطالس.

– الكرة الأرضية.

– ادلة السفر.

٢ – تطور المراجع الجغرافية: يستعرض تاريخ الفكر الجغرافى بايجاز منذ القدم، فالعصور الوسطى، ثم فى العصر الحديث، ويخلص إلى أن هذا الفكر يتألف من نوعين رئيسيين هما:

– الانتاج الفكرى المكتوب.

– الصور المرئية التى رسمها الانسان.

ثم يركز بعد ذلك على الانتاج الفكرى ذى الطابع المرجعى خلال عصور التاريخ ويشير إلى تاريخ تطور كل من :

أ ـ المعاجم الجغرافية: ويقسمها إلى ثلاثة أنواع هى:

– المعاجم الجغرافية العامة.

– المعاجم الجغرافية المتخصصة جغرافيا.

– المعاجم الجغرافية المتخصصة موضوعيا.

ويستعرض أمثلة لهذه الأنواع على مستوى العالم الغربى.

ب ـ المواد الخرائطية: ويقسمها إلى ثلاثة أنواع هى:

– الخرائط المنفردة.

– الاطالس.

– الكرات الأرضية.

ويستعرض تاريخ هذه الأنواع فى العصور

القديمة ثم الوسطى ثم عصر النهضة وأخيراً العصر الحديث.

ويحدد أنواع المواد الخرائطية وفقاً للعناصر التالية:

- المجال الجغرافى: ويندرج تحته الأنواع الأربعة التالية:

* الخرائط العالمية.
* الخرائط الاقليمية.
* الخرائط الوطنية.
* الخرائط المحلية.

- المجال الموضوعى: ويندرج تحته نوعان هما:

* الخرائط العامة.
* الخرائط المتخصصة: ويقسمها إلى:
  - الخرائط الطبيعية.
  - الخرائط البشرية.

- مقياس الرسم: ويندرج تحته الأنواع الثلاثة التالية:

* الخرائط ذات المقياس الصغير.
* الخرائط ذات المقياس المتوسط.
* الخرائط ذات المقياس الكبير.

جـ ـ أدلة السفر: يشير بايجاز إلى أهميتها بالنسبة للمسافر والسائح وخاصة فى العصر الحديث، ويذكر بعض أمثلتها والتى صدرت باللغة الانجليزية ويحدد أنواع أدلة السفر وفقاً للعناصر التالية:

- المجال الموضوعى: ويتفرع عنه:

* أدلة السفر العامة.
* أدلة السفر المتخصصة.

- المجال الجغرافى: ويتفرع عنه:

* أدلة السفر العالمية.
* أدلة السفر الاقليمية.
* أدلة السفر الوطنية.
* أدلة السفر المحلية.

- نوعية المعلومات: ويتفرع عنها:

* أدلة السفر السياحية.
* أدلة السفر الجغرافية.
* أدلة السفر الاحصائية.

ثانياً: المراجع الجغرافية العربية القديمة: ويقسم تاريخ هذه المراجع إلى ثلاث مراحل هى:

- المرحلة الأولى: (٢٥٠ ـ ٣٢٥هـ).

- المرحلة الثانية: (القرن الرابع ـ القرن السادس الهجرى).

- المرحلة الثالثة: (القرن السادس الهجرى وما بعده).

ويشير إلى العوامل التى ساعدت على اهتمام المسلمين الأوائل بالمعرفة الجغرافية مثل:

- الدوافع الدينية.
- الدوافع السياسية والإدارية.
- الدوافع العلمية والتجارية.

ثم يستعرض:

١ - تطور المعاجم الجغرافية القديمة: ويقسم هذا التطور إلى مرحلتين:

* المرحلة الأولى: وتشمل الفترة الزمنية التى سبقت ظهور أول معجم جغرافى عربى من القرن الخامس الهجرى، ويذكر أهم الأعمال فى هذه الفترة مثل ما كتبه هشام بن محمد الكلبى من

كتب: البلدان الصغير، البلدان الكبير، قسمة الأرضين، الأنهار، منازل اليمن... إلخ وغيره.

* المرحلة الثانية: ويحددها بالفترة التى أعقبت ظهور أول معجم جغرافى عربى فى القرن الخامس الهجرى وحتى نهاية القرن الثانى عشر للهجرة. وهذا المعجم هو «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» لأبى عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكرى (٤٨٧هـ)، ثم أعقبه معاجم جغرافية مشابهة له فى المنهج والترتيب مثل معجم البلدان لياقون الحموى (٦٢٦هـ) والذى يعتبر قمة التأليف المعجمى فى هذه الفترة. ثم يذكر المؤلف أهم المعاجم الجغرافية العربية القديمة.

٢ – تطور الخرائط العربية القديمة: ويشير إلى تطورها بايجاز، وما تعرضت له من عوامل الضياع والتدمير والتحريف مثل الحروب والكوارث، ثم يشير أيضا إلى عوامل اهتمام المسلمين الأوائل بالخرائط، ثم يستعرض بعد ذلك مراحل تطورها، ويبين اختلاف الباحثين حول هذه المراحل، ويخلص بعد هذا الاستعراض إلى ذكر خصائصها، ثم أنواعها.

ثالثاً: المراجع الجغرافية العربية الحديثة:

يبين بصورة سريعة أسباب تأخر بعض البلاد العربية بالعناية بكافة العلوم بصفة عامة وبالعلوم الجغرافية ودراساتها بصفة خاصة.

ثم يذكر بداية اهتمام بعض الدول العربية بالدراسات الجغرافية مثل مصر التى أنشأت الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وافتتحت اقساما لدراسة الجغرافيا فى الجامعات.

ويشير إلى أن التأليف الجغرافى العربى الحديث اتخذ ثلاثة انماط هى:

– بعث التراث القديم.

– الترجمة من اللغات الأخرى.

– التأليف الأصيل.

١ – المعاجم الجغرافية العربية الحديثة: ويستعرض عناصرها على النحو التالى:

أ ـ تطورها: يشير إلى ندرة الكتابات حول ما نشر فى العالم العربى عن المعاجم الجغرافية وأنواعها، ثم يذكر الحاجة الملحة إلى ضرورة اصدار معاجم جغرافية حديثة للاقطار العربية تغنى عن استخدام المعاجم القديمة التى بها أوجه قصور تمثلت فى:

– عدم شمولها.

– تقادم معلوماتها.

– عدم الدقة فى تحديد المواقع.

– اختلاف مناهجها.

– عدم تلبيتها للاستخدامات الحديثة.

ثم يحدد ثلاثة أنواع رئيسية للمعاجم الجغرافية هى:

– ذيول المعاجم الجغرافية العربية القديمة.

– المعاجم الجغرافية المتخصصة موضوعيا.

– المعاجم الجغرافية المتخصصة مكانيا.

وبعد ذلك يقوم بتعريف لأهم المعاجم الجغرافية التى صدرت فى اقطار الوطن العربى، مبتدءاً بالمملكة العربية السعودية ومنتهيا بليبيا.

ب ـ تعريف بأهم المعاجم العربية الحديثة: وتحت هذا العنصر يكرر ما ذكره فى آخر العنصر السابق ولكن بطريقة موسعة، وأيضا يبدأ بتعريف المعاجم الجغرافية للمملكة العربية السعودية وينتهى بالمعاجم الجغرافية الليبية.

٢ – المواد الخرائطية العربية الحديثة: ويذكر تحت هذا العنصر ما يلى:

أ ـ تطورها: ويشير صراحة إلى صعوبة التعرف

على هذا التطور لندرة الدراسات والابحاث المتخصصة فى هذا المجال، ولكنه يذكر المعالم الرئيسية لهذا التطور، مؤكداً على أن المواد الخرائطية العربية متأثرة إلى حد كبير بالمواد الخرائطية الأجنبية، كما أن الانتاج العربى فى هذا المجال يتركز فى الأطالس والخرائط الصغيرة سواء الوطنية أو المحلية، كما أن فترة الستينات من هذا القرن تعتبر أخصب الفترات فى هذا المجال.

ويحدد بعد ذلك ـ جهات إصدار المواد الخرائطية الحديثة فى:

- الهيئات والمصالح الحكومية.
- الأقسام الجغرافية فى الجامعات العربية.
- دور النشر التجارية.
- الجغرافيون العرب.

ب ـ أنواعها وأمثلتها: يذكر أهم هذه الأنواع وما يندرج تحت كل نوع من أمثلة على النحو التالى:

- المواد الخرائطية العامة
- المواد الخرائطية المتخصصة
- المواد الخرائطية الاقليمية
- المواد الخرائطية الوطنية والمحلية
- المواد الخرائطية التعليمية

ويقسم هذا النوع قبل الأخير مكانيا مبتدءا بالمملكة العربية السعودية.

٣ - أدلة السفر العربية الحديثة: يذكر الخصائص التى تتميز بها هذه الأدلة منها:

- صدورها لمرة واحدة أو لعدة مرات متقطعة
- سوء التنظيم والاخراج
- محدودية توزيعها ونشرها

ومن الدوافع التى ساعدت على اصدارها نجد:

- الدوافع السياحية
- الدوافع الاعلامية
- الدوافع الدينية (الحج والعمرة).

ثم يقوم المؤلف باستعراض نماذج منها تحت الفئات التالية:

- أدلة السفر العامة
- أدلة السفر الاقليمية
- أدلة السفر الوطنية والمحلية

ويقسم هذا النوع الأخير مكانياً مبتدئاً بالمملكة العربية السعودية ومنتهياً بالكويت، ويختتم هذا الفصل بذكر أدلة الحج والعمرة.

بلغت مراجع هذا الفصل تسعة عشر مرجعاً منها أربعة عشر باللغة العربية وخمسة باللغة الانجليزية، كما بلغ عدد الاشارات الببليوجرافية احدى واربعين اشارة ببليوجرافية منها إثنان وثلاثون باللغة العربية وتسع باللغة الانجليزية.

٧/٢ **الفصل السابع**: الأدلة، الكتب السنوية، كتب الحقائق، الكتب الارشادية:

بلغ عدد صفحات هذا الفصل سبعا وثلاثين صفحة من الصفحات (٤٩١ ـ ٥٢٧) وقد وزعت على هذه الأنواع الأربعة بالتساوى تقريباً ثمانى صفحات للأدلة، وعشر للكتب السنوية، وثمانى لكتب الحقائق، وثمانى للكتب الارشادية، هذا بالاضافة إلى صفحتين لمقدمة الفصل، وصفحة واحدة لمراجعه.

يبدأ المؤلف بتحديد ما يشتمل عليه الفصل من الكتب المرجعية وهى الأربعة التى ذكرت فى عنوان الفصل، ثم يشير إلى أن معظم هذه الكتب ظهر فى العصر الحديث دون القديم، لذا فهى توجد بكثرة

فى اللغات الأجنبية فى حين توجد بندرة فى اللغة العربية، ثم يبدأ بمعالجة هذه الأنواع على التوالى.

أولاً: الأدلة: ويناقش:

١ – تعريفها: ويذكر ما قالته المصادر المختلفة عن تعريف الأدلة، ويخلص إلى أن الدليل كتاب مرجعى يحتوى على قائمة أو عدة قوائم بأسماء الأفراد المقيمين أو المتخصصين فى حقل معين أو عدة حقول، أو بأسماء الجمعيات أو المنظمات أو المؤسسات الحكومية أو التجارية أو الصناعية أو المهنية، فى اطار جغرافى محدد، ويتم ترتيب المواد فيه بشكل معين غالبا ما يكون ألفبائيا.

٢ – خصائصها وأنواعها: ويحدد هذه الخصائص بأنها:

– تعتبر أكثر الكتب المرجعية استخداما فى معرفة أسماء وعناوين وأرقام وهواتف الأفراد والمنظمات.

– تستخدم من قبل المؤسسات والمنظمات كوسيلة مثالية للتعريف بهذه الهيئات ووظائفها وأنشطتها.

– تستخدم كأداة للتسويق.

وعن أنواعها يقسمها إلى:

– أدلة حكومية

– أدلة مؤسسات تعليمية وثقافية واجتماعية

– أدلة المنظمات والجمعيات المهنية

– أدلة تجارية وصناعية

– أدلة الخدمات العامة

٣ – الأدلة العربية: يشير إلى أن تاريخها لا يتعدى الخمسينات من هذا القرن، ثم يذكر أمثلة لها وفقاً لأنواعها السابقة، ثم يذكر مجموعة من الأدلة الأجنبية فى المجالات المختلفة.

ثانياً: الكتب السنوية: ويبين الاصدرات التى تندرج تحت الكتب السنوية ويحددها فى ثلاثة هى:

– الملاحق السنوية لدوائر المعارف.

– المناخيات (التقاويم).

– السجلات السنوية العامة والموضوعية.

١ – تعريفها: يذكر مجموعة من التعريفات معتمداً فى ذلك على ما كتب فى المجال سواء باللغة العربية أو الانجليزية، ويخلص إلى أن الكتاب السنوى هو كتاب مرجعى يصدر مرة كل سنة، ويتوجه إلى تسجيل التطورات والانجازات الجديدة والاحداث فى واحد أو أكثر من جوانب الحياة الانسانية أو حقول المعرفة البشرية، بشكل وصفى أو إحصائى أو كليهما، أو يتابع المعلومات التى تتطلب المراجعة السنوية مثل المعلومات الفلكية والاحصائية.

٢ – خصائصها وأنواعها، يذكر أن الكتب السنوية تتميز بمجموعة من الخصائص هى:

– الحداثة.

– الحقائق المختصرة.

– رصد الاتجاهات الجديدة.

– الكشافات العامة.

ثم يتحدث عن أنواعها المختلفة كل على حدة:

– الملاحق والكتب السنوية لدوائر المعارف.

– المناخيات (التقاويم).

– السجلات السنوية العامة والمتخصصة.

٣ – الكتب السنوية العربية: يتحدث عنها ويبين ندرتها فى اللغة العربية وفق التقسيم السابق لأنواعها مع ذكر الأمثلة العربية، ثم يختتم الحديث عنها بذكر بعض الكتب السنوية الأجنبية.

ثالثاً: كتب الحقائق: كان يطلق عليها فى الفصل الأول «الكتب الحقائقية» ولكنه عاد إلى كتب الحقائق، ويناقش العناصر التالية والمرتبطة بهذه النوعية من المراجع:

١ – تعريفها: وكعادته يذكر ما قاله السابقون فى كتاباتهم سواء باللغة العربية أو الانجليزية دون تعليق أو شرح أو نقد، ثم يخلص أو بعبارة أخرى يلخص هذه التعريفات فى تعريف واحد، فيذكر أن كتاب الحقائق هو «كتاب مرجعى يتوجه إلى جمع المعلومات الحقائقية الأساسية».

٢ – خصائصها وأنواعها: يذكر أن أهم خصائصها ما يلى:

– الاهتمام بذكرالمعلومات الأساسية أكثر من الاهتمام بذكر المعلومات الجديدة.

– تقديم المعلومات بشكل موجز.

– استخدام أساليب متنوعة فى عرض المعلومات كالجداول والرسوم البيانية.

وعن أنواعها يقسمها إلى:

– كتب الحقائق الخاصة بالغرائب والنوادر.

– كتب الحقائق الأدبية والتاريخية.

– كتب الحقائق الجغرافية.

– كتب الحقائق الوثائقية.

– كتب الحقائق الموضوعية.

٢– كتب الحقائق العربية: يذكر نبذة مختصرة عنها، حيث يشير إلى عدم وجود مصادر علمية تعطى صورة واضحة عن الانتاج الفكرى العربى فى مجال كتب الحقائق العربية، ثم يذكر أمثلة لهذه الكتب فى اللغة العربية وفق فئات تقسيماتها السابقة، ويختتم هذا العنصر بذكر أمثلة من كتب الحقائق الأجنبية.

رابعاً: الكتب الارشادية: ويندرج تحتها الموضوعات الفرعية النمطية الآتية:

١ – تعريفها: ويذكر ما قالته المصادر السابقة فى اللغتين العربية والأجنبية ولم يستخلص تعريفا لها كما فعل مع اخواتها السابقات، بل اعتمد على ما ذكره مسرد جمعية المكتبات الأمريكية بأن كتاب الارشاد عبارة عن «كتاب بالقواعد للتوجيه والارشاد إلى كيفية أداء مهمة أو اجراء أو لصنع بعض الأشياء المادية».

٢ – خصائصها وأنواعها: يذكر أن أهم خصائصها هى توجهها المباشر إلى وصف الاجراءات اللازمة لأداء عمل معين وبأسلوب واضح وفقاً لمعلومات مركزة مع الاستعانة بالصور والأشكال التوضيحية.

ثم قسم الكتب الارشادية إلى الأنواع التالية:

أ ـ كتب التدبير والصيانة المنزلية.

ب ـ كتب التسلية والهوايات والصناعات المنزلية.

جـ ـ كتب الصحة والاسعافات الأولية.

د ـ كتب السلوك الاجتماعى.

هـ ـ الكتب الارشادية المهنية.

٣ – الكتب الارشادية العربية: ويؤكد أن أكثر الانتاج الفكرى العربى منها يتركز فى مجالات التدبير المنزلى مثل الطبخ واعداد المأكولات المختلفة وصيانة المنازل والحدائق، كما يكثر أيضا فى مجال الكتب الطبية وكتب الارشاد الصحى، ثم يذكر أمثلة لها باللغة العربية، وينهى هذا القسم بذكر أمثلة أخرى لها باللغة الانجليزية.

الكشاف:

جاء هذا الكشاف فى تسع وستين صفحة

حيث شغل الصفحات (٥٣١ ـ ٥٩٩). وتم ترتيب هذا الكشاف ترتيباً قاموسياً بأسماء المؤلفين وأسماء المؤلفات وموضوعاتها، وقد رتبه المؤلف هجائياً مع الاشارة إلى المتن بأرقام الصفحات. واعتمد المؤلف اسم العائلة (القطعة الاخيرة من الاسم) كمدخل وذلك بالنسبة لأسماء الأشخاص قديمها وحديثها سواء الأسماء العربية أو الأسماء الأجنبية، أما بالنسبة لمداخل الهيئات فكانت بأسمائها وحتى يميز الموضوعات فى الترتيب وضع بين مقاطعها شرطة (ـ) مثال: الأدب ـ ببليوجرافيات.

واشتمل هذا الكشاف على المداخل العربية من صفحة (٥٣١) إلى صفحة (٥٩١) وعلى المداخل باللغة الانجليزية من الصفحات (٥٩٢) إلى (٥٩٩).

ثالثاً: الدراسة النقدية

بعد الانتهاء من العرض التحليلى التفصيلى لهذا الكتاب القيم، وما تضمنه من معلومات متنوعة فى موضوعه، أرجو أن لا أكون قد اسهبت فى تفصيلاته، واستميح القارئ عذراً ـ ان حدث ذلك لسببين ليس اقلهما لضخامة الموضوع وتشعب جوانبه؛ بل أيضا لقيمة الموضوع ومكانته بين دراسات علوم المكتبات، وكما ذكرت سلفاً أن العمل القيم يحتاج إلى كتابات كثيرة تدور حوله، وتشير إليه، وتصف موضوعاته، وتحلل تفريعاته، وتبين هناته، وتنتقد سلبياته، وكل هذا لا يقلل من أهمية ومكانة وقيمة مثل هذا العمل العلمى.

والمنهج المتبع فى عرض مفردات هذه الدراسة النقدية يقوم على ركيزتين:

الأولى:

ملاحظات* تفصيلية نوعية عن أجزاء الكتاب ومكونات بنائه (فصوله وتفريعاتها).

الثانية:

ملاحظات كلية سواء فى المنهج أو طريقة العرض أو المصادر.

أولاً: الملاحظات التفصيلية:

مما تجدر الاشارة إليه أن تسجيل هذه الملاحظات يتم بنفس الترتيب السابق الذى سار عليه الوصف التحليلى لمكونات الكتاب، ومن ثم تكون البداية بقائمة المحتويات ثم المقدمة ثم الفصول السبعة وأخيراً الكشاف.

١ - صفحة المحتويات:

تعتبر قائمة المحتويات بمثابة خريطة للكتاب ككل، تبين ابوابه وفصوله وما يندرج تحت كل منها من موضوعات فرعية، بحيث تعطى القارئ صورة كاملة وفكرة شاملة عن الكتاب سواء عن الموضوعات الرئيسية أو الفرعية.

ويلاحظ على صفحة محتويات كتابنا هذا أنها لم تكن على نمط واحد فى عملية الاشارة إلى موضوعاته الرئيسية أو الفرعية، فالخط الذى اتبعه المؤلف هو أن يسجل تحت كل فصل موضوعاته الرئيسية بالدرجة الأولى وهى على التوالى:

أولاً: مقدمة عامة.

ثانياً: الأعمال العربية القديمة.

ثالثاً: الأعمال العربية الحديثة.

ثم موضوعاته الفرعية بالدرجة الثانية.

* تجنبت استخدام كلمة (نقد) واستبدلتها بكلمة (ملاحظات) ذلك لأن النفس البشرية جبلت على كراهة من ينتقد صاحبها أو أعماله، ودائما تنتصر لذاته وان كان لم يصب جل الصواب فى كل أعماله؛ كما أن كلمة (ملاحظات) أخف وطئاً على السمع وأقل أثرا على نبضات القلب وأحب تداولاً على شفاه البعض.

ولكنه لم يتبع ذلك دائماً، حيث يذكر أحياناً تفريعات صغيرة تحت الموضوعات الفرعية، مثال ذلك ما جاء تحت «الأعمال الببليوجرافية العربية القديمة» رقم (١) تطور الأعمال الببليوجرافية العربية القديمة حيث فرع منها وتحتها موضوعات فرعية هامشية أصغر مثل: الوراقة صفحة (٣١٧) المذكورة فى المتن، أو مثل: تصنيف العلوم صفحة (٣١٨) المذكور فى المتن، وهما موضوعان فرعيان هامشيان مكتوبان بأبناط طباعة صغيرة إلى حد ما، فى حين أنه لم يذكر مثل هذه التفريعات أو مستوياتها فى كثير من الفصول الأخرى، بصفحة المحتويات بالرغم من تواجدها بكثرة فى المتن مفرعة من وتحت هذه الفصول.

٢ - المقدمة:

تعتبر المقدمة آخر شئ يكتب بالرغم من أنها أول شئ يقرأ، وعادة تعطى المقدمة نبذة يسيرة عن موضوع الكتاب وهدفه ودوافع تأليفه وطريقة معالجته، ثم وحداته (أبوابه وفصوله).

والملاحظات على هذه المقدمة أوجزها فيما يلى:

أ ـ أن الفقرة الأولى من المقدمة (ص١١) والتى تبين مدى الاهتمام البالغ بالمراجع وكثرة الدراسات المتنوعة حولها، تناقضها الفقرة التالية من المقدمة فى ذات الصفحة والتى يؤكد فيها قلة هذه الدراسات وقصورها، ويبدو ـ والعلم عند الله ـ أن المؤلف يريد بالفقرة الأولى المراجع الأجنبية لا العربية، ولكنه لم يبين تلك النية التى يريدها، مما أحدث نوعاً من التناقض غير المقصود إلى حد ما.

ب ـ يشير المؤلف فى المقدمة إلى تقسيم المراجع إلى: مراجع قديمة، ومراجع حديثة ويحدد عام ١٨٠٠م للفصل بين القديم والحديث، فما كتب قبل هذا التاريخ فهو قديم وما كتب بعده فهو حديث، إن قضية القدم والحداثة أصبح الفصل التعسفى بينهما لا مبرر له، فالحديث ما هو إلا امتداد للقديم، والقديم ما هو إلا أساس للحديث.

يمكن تسجيل الملاحظات التالية على هذا الفصل:

أ ـ تناول المؤلف فى هذا الفصل العناصر التالية على الترتيب:

١ - تعريف المراجع

٢ - دراسات المراجع

٣ - تقييم واختيار المراجع

٤ - تحسيب المراجع

٥ - أنواع المراجع

وهذا الترتيب الذى اتبعه المؤلف يحتاج إلى إعادة ترتيب، حيث كان من المنطقى ـ بل ومن الضروريات العلمية والعملية ـ أن يسبق رقم (٥) أنواع المراجع، كلاً من رقم (٣) ورقم (٤) حيث مكانه الطبيعى، فلا تقييم ولا تحسيب للمراجع إلا بمعرفة أنواعها... أليس كذلك؟!

ب ـ كنت أتوقع ـ بل وأتمنى تحت رقم (٢) دراسات المراجع، أن يبين لنا المؤلف كيفية دراستها بجوانبها الأربعة: النظرية، النوعية، الفردية، التطبيقية ولكن هيهات.

جـ ـ يجهد المؤلف نفسه فى تعريفات المراجع وأنواعها بالرغم من أن هذه التعريفات أصبحت محددة ومعروفة منذ زمن ليس بقريب، وبالرغم من هذا يفاجئنا المؤلف فى صفحة (٣٧) بقوله «أنه ليس هناك تحديد واضح لأنواع الكتب المرجعية».

د ـ بالنسبة لاعتماده على المصادر التى رجع إليها فى هذه التعريفات وغيرها، فحدث ولا حرج (انظر المراجع والاشارات الببليوجرافية).

٤ - **الفصل الثانى: دوائر المعارف:**

ويمكن رصد مجموعة الملاحظات التالية عن هذا الفصل:

أ ـ أعتمد المؤلف فى كتابة هذا الفصل بصورة صارخة على ما كتبه السيد/ سليمان حسين مصطفى* بعنوان «تطور دوائر المعارف فى العصرين الكلاسيكى والوسيط».

ب ـ ما ذكره المؤلف عن السمات العامة لدوائر المعارف هو تكرار لما قالته المصادر من قبل، وخاصة ما ذكره د. سعد الهجرسى فى كتابه المشار إليه فى هذا الفصل، ولم يزد عليه مؤلفنا شيئاً يذكر.

جـ ـ فى حديثه عن تطور دوائر المعارف، لم يذكر خلال هذا التطور التاريخى دائرة معارف عربية واحدة ولو على سبيل التذكرة والتمثيل، بل أفاض واستفاض فى ذكر دوائر المعارف الأجنبية، على الرغم من أن عنوان كتابه الذى يجب أن يعبر عن مضمونه ـ ينصب على المراجع **العربية** دون غيرها من اللغات غير العربية، ويبدو أن المؤلف آثر تجميع هذا التطور التاريخى تحت تطور دوائر المعارف العربية القديمة أو الحديثة.

د ـ التقسيمات التى قدمها لدوائر المعارف بها نوع من التداخل حيث قسمها إلى: الرئيسية، الوطنية، الشعبية**، المدرسية والملاحظ أنه لا يكاد يوجد فرق بين النوعيين الأوليين (الرئيسية، الوطنية) فمن الممكن ـ بل من الواقع ـ أن تكون الرئيسية وطنية والعكس صحيح.

هـ ـ أثناء حديثه عن تطور الموسوعات العربية القديمة ذكر فى صفحة (٦٥) أنه سيعتبر كل كتاب جامع أعد خلال العصور الاسلامية ويضم معلومات شاملة أو متخصصة أو اختصارات للمعارف والفنون، وتم ترتيبه بشكل ما (ألفبائيا، موضوعيا) سيعده عملاً موسوعيا عربيا قديما، وتأسيساً على هذا التعريف أدرج كل الكتب الأدبية، والببليوجرافية، وكتب موضوعات العلوم والكتب الموسوعية تحت هذه الفئة، ولا بأس من ذلك ولا تثريب عليه، **ولكن** الذى لا مبرر له ولا يمكن السكوت عليه هو أنه ذكر هذه النوعيات مرة أخرى تحت أشكال مرجعية جديدة، فمثلاً ذكر الفهرست لابن النديم، ومفتاح السعادة لطاشكبرى زاده، وكشف الظنون لحاجى خليفه، على أنها أعمال موسوعية (أنظر صفحة ٦٥) ثم ذكرها هى بعينها مرة أخرى تحت الببليوجرافيات (أنظر صفحة ٣٢٤ وما بعدها) وقد أحدثت هذه الصنيعة نوعاً من الاضطراب الفكرى والتكرار اللفظى. وقس على ذلك فى مواطن أخرى.

و ـ وهى امتداد للملاحظة النقدية السابقة (هـ)، حيث فرق المؤلف بين الكتب الأدبية (ص ٦٥) والكتب الموسوعية (ص ٦٦) واعتبرهما فئتين مختلفتين ولا بأس من ذلك، ولكن الغريب فى الأمر انه وضع كتب أدبية تحت الفئة الأولى مثل كتب الجاحظ والأغانى للأصفهانى، ووضع ايضا كتبا أدبية تحت الفئة الثانية مثل نهاية الأرب للنويرى، والعقد الفريد لابن عبد ربه، ولا يوجد مبرر منطقى لهذه الصنيعة اللهم إلا كثرة الاستطرادات وعدم ضبط وتحديد مفهوم كل فئة وما يندرج تحتها بدقة من مفردات.

ز ـ فى حديثه عن التعريف ببعض الأعمال

* السيد/ سليمان حسين مصطفى من خريجى قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة، فى السبعينات من هذا القرن وأحد الذين شرفت بالتدريس لهم.

** كتب أفضل أن يسميها المؤلف: العامة.

الموسوعية العربية القديمة (ص٦٨ وما بعدها) لم يلتزم بالتقسيم الرباعى لها والذى ذكره (ص ٦٥، ٦٦).

ح ـ إن عملية الخلط والغلط بين العمل الموسوعى والكتاب الموسوعى والمعجم الموسوعى أحدثت نوعا من الارتباك والاضطراب والبلبلة فى عرض ما يندرج تحت كل منها من مفردات المراجع (أنظر الصفحات ٦٨ ـ ٧٢)، أضف إلى ذلك أنه لم يتبع أى ترتيب مقنن فى ذكر المفردات تحت المعاجم الموسوعية، وعلى سبيل المثال نجده يذكر معجم العلوم الاجتماعية (ص٩٠) ثم المعجم النقدى لعلم الاجتماع (ص٩٢) وفصل بينهما بمعاجم لا صلة لها بهما مثل المعجم الموسوعى فى الكمبيوتر والاليكترونك (ص٩١).

٥ ـ الفصل الثالث: المعاجم اللغوية والموضوعية:

ومن الممكن تسجيل بعض الملاحظات عن هذا الفصل على النحو التالى:

أ ـ يلاحظ الاسهاب والاستطراد والتكرار الظاهر فى العناصر التى يتحدث عنها فى هذا الفصل أو المعلومات تحت كل عنصر، وخاصة فى طريقة الاستخدام (أنظر على سبيل المثال الصفحات ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢).

ب ـ عدم التوازن فى حديثه عن أنواع المعاجم (معاجم المعانى، معاجم الألفاظ) حيث يقتضب فيه الحديث عن النوع الأول، فى حين يطول به فى النوع الثانى.

جـ ـ لم يذكر السمات العامة للمعاجم اللغوية القديمة كما فعل مع المعاجم اللغوية الحديثة، بالرغم من أن لها سماتها المميزة.

د ـ لطبيعة محتويات بعض المعاجم، كان من الصعب تصنيفها تحت فئة المعاجم كما فعل المؤلف، مثال: المنجد فى اللغة والأدب والعلوم تأليف لويس معلوف، حيث يمكن وضعه فى مكانين هما، المعاجم اللغوية الحديثة، المعاجم الموسوعية (مع الموسوعات).

هـ ـ أن التقسيمات والتفريعات وتفريعات التفريعات التى استحدثها المؤلف للمعاجم اللغوية والموضوعية بها كثير من التداخل والاختلاط أكثر مما بها من التميز والتفرد.

٦ ـ الفصل الرابع: كتب التراجم:

والملاحظات الجديرة بالتسجيل حول هذا الفصل هى:

أ ـ لم يتبع منهجا واحدا فى عرض الفرعيات الموضوعية لكل من كتب التراجم العربية القديمة، والحديثة؛ حيث ذكر سمات الأخيرة فى حين أنه نسى أوتناسى السمات العامة للأولى.

ب ـ تكرار التقسيم الخاص بأنواع كتب التراجم العربية الحديثة والموجود فى الصفحات (٢١٨ ـ ٢٢٠) يكاد يكون هو بهيكله فى الصفحات (٢٢٨ ـ ٢٣٦).

جـ ـ عدم التوازن فى المعالجة الخاصة بمفردات كتب التراجم القديمة والحديثة، فيذكر أنه سيمثل لك منهما، ولكن فى الحقيقة يكاد يحصر مفردات التراجم العربية القديمة، وذلك لتوافر مادتها أو مادة الكتابة عنها لدى المؤلف، فى حين كانت الندرة بالنسبة لكتب التراجم الحديثة، ويؤيد ما نذهب إليه هذا الجدول

عدد كتب التراجم القديمة	عدد كتب التراجم الحديثة
٥٩	٢٢

ويضرب الصفحات الطوال فى الحديث المسهب عن كتب التراجم القديمة حيث شغل هذا، الصفحات من (٢٣٦) إلى (٢٥٩) أى حوالى ثلاث وعشرين صفحة، فى حين تحدث فى قلائل الصفحات عن كتب التراجم الحديثة حيث شغل هذا، الصفحات من (٢٧١) إلى (٢٧٨) أى حوالى سبع صفحات.

د ـ يقسم المؤلف معاجم التراجم المتخصصة إلى نوعين هما:

* تراجم الطبقات.
* التراجم الألفبائية.

وإذا كان النوع الأول مقبولاً شكلاً ومضموناً، فإن النوع الثانى ـ الذى نحته المؤلف من لدنه ـ لم يكن مقبولاً شكلاً ولا مضموناَ، للاختلاط والتداخل بين النوعين أو إن شئت قل بين المصطلحين، يبنى المؤلف تقسيمه هذا على أساس الترتيب: أما بالطبقات أو الفئات (النوع الأول) وأما هجائياً بأسماء المترجم لهم (النوع الثانى) واذا كان هذا مقبولا نظريا، فإن المؤلف ناقضه عمليا، ولم يستطع أن يفصل بينهما، لذا نجده يخلط بين مفرداتما خلطا غليظا.

ويذكر هذه المفردات متداخلة معا دون تمييز، نتيجة عدم وضوح الفروق بين النوعين اللذين فصل بينهما المؤلف نظريا ولم يستطع أن يميز أو يفرق بينهما عمليا (انظر الصفحات ٢٣٩ ـ ٢٥٢).

٧ ـ الفصل الخامس: البليوجرافيات والكشافات والمستخلصات:

وتجدر الاشارة إلى تسجيل الملاحظات التالية حول هذا الفصل:

أ ـ كل التقسيمات التى ذكرها لأنواع البيليوجرافيات أو الكشافات أو حتى المستخلصات فيها نوع من التداخل والاختلاط أدى بدوره إلى بروز ظاهرة التكرار التى تكاد تكون سمة من سمات الكتاب (أنظر الصفحات ٣١٢ ـ ٣١٣ وما قبلها).

ب ـ عدم تحديد وضبط المفاهيم الخاصة بالمصطلحات وما يندرج تحتها فعلى سبيل المثال يذكر تحت المجال الموضوعى ـ باعتباره عنصراً من عناصر التقسيم ـ البيليوجرافيات العامة، فكيف تكون عامة وتندرج تحت المجال الموضوعى، وقس على ذلك فى مواطن كثيرة، وكان ن الأفضل ـ إن لم يكن من المستحسن ـ أن يكون عنصر التقسيم المناسب فى هذه الحالة هو المحتوى: عام أو موضوعى (متخصص).

جـ ـ لم يكن المؤلف دقيقاً عند تقسيماته لأنواع المستخلصات، فعلى سبيل المثال يذكر عند حديثه عن أنواع المستخلصات، ما أطلق عليه «المستخلصات غير التقليدية» ونص على أنه يندرج تحتها ثلاثة أنواع ولكنه لم يذكر إلا نوعين فقط هما: المستخلص المقتبس، والمستخلص المحسب (أنظر صفحة رقم ٣١١) أما ما ذكره من أنواع اخرى بعد ذلك فهى لا تندرج تحت المستخلصات غير التقليدية»، وللتحقق انظر أيضا (صفحة ٣١٣) المستخلصات: طرق الاعداد.

د ـ يذكر أمثلة من البيليوجرافيات والمستخلصات العربية الحديثة تحت فئات معينة قسمها إلى قسمين كبيرين هما:

* البيليوجرافيات العامة.
* البيليوجرافيات المتخصصة.

وأدرج تحت القسم الثانى (البيليوجرافيات المتخصصة) أحد عشر نوعا من البيليوجرافيات هى:

١ ـ بيليوجرافيات التراث.
٢ ـ البيليوجرافيات الوطنية والقومية.

٣ – الببليوجرافيات الموضوعية.

٤ – الببليوجرافيات الموضوعية.

٥ – أدلة الدوريات.

٦ – كشافات الدوريات.

٧ – المستخلصات.

٨ – الببليوجرافيات التجارية.

٩ – فهارس المكتبات.

١٠ – الببليوجرافيات الشخصية.

١١ – ببليوجرافيات الهيئات.

وهذا الترتيب يحتاج إلى اعادة ترتيب لأنه لا يوجد تناسق منطقى بين هذه الفئات من جهة، ويوجد تداخل بين مفردات كل فئة من جهة أخرى. والأمثلة كثيرة، أكتفى بذكر مثال واحد ففى صفحة (٣٩١) وتحت الفئة الرابعة (الببليوجرافيات الشكلية) يذكر مستخلصات وفى صفحة (٣٩٨) وتحت الفئة السابعة (المستخلصات) يذكر أيضا مستخلصات، وقس على ذلك فى مواطن أخرى، وكان الأجدر به أن يتخذ لتقسيمه هذا أساسا فارقا يملك من القدرة التمييز بين هذه الفئات والمنطقية بينها وبين ما يندرج تحت كل منها من مفردات المراجع.

هـ – عدم دقة المعلومات التى يذكرها عن المراجع، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

– كشف الظنون عن أسامى الفنون لحاجى خليفه صفحة (٣٢٧) ثم يذكره فى الفهرس بعنوان آخر: كشف الظنون فى أسامى الفنون صفحة (٥٧١) والصح: كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون.

– فهرست المكتبة العربية الأسبانية اعداد ميخائيل الغريزى صفحة (٣٧٢) ثم يذكره بعنوان آخر: مخطوطات مكتبة الاسكوريال (اعداد) ميشال الغريزى والصح: المكتبة العربية الأسبانية فى الاسكوريال (اعداد) ميخائيل الغزيرى (انظر: محمد عبد الله عنان. الآثار الاندلسية الباقية فى أسبانيا والبرتغال – ط٢ – القاهرة: مؤسسة الخانجى، ١٩٦١ – ص ٤٣٤) وغزير مدينة فى لبنان.

– المخطوطات العربية بمكتبة الاسكوريال اعداد ديرينورج صفحة (٣٧٣) والصح: المخطوطات العربية فى الاسكوريال (اعداد) هارتفج ديرنبور وهو مستشرق فرنسى (انظر: محمد عبد الله عنان. نفس المصدر والصفحة).

٨ – **الفصل السادس: المراجع الجغرافية:**

ويمكن تسجيل مجموعة الملاحظات التالية حول هذا الفصل:

أ – يستطرد – أو إن شئت قل يستغرق – فى المعلومات عن الخرائط من حيث مقياس الرسم ومساقطها ورموزها، وكذلك فى النواحى التاريخية وتطويرها، وهى زيادات تخرجه كثيرا عن هدفه المرجعى.

ب – لايوجد تفسير منطقى للفصل بين المواد الخرائطية المتخصصة والمواد الخرائطية التعليمية، فالتعليم يمثل موضوعا متخصصا (انظر الصفحات ٤٧٥، ٤٨٠).

جـ – يوجد تناقض بين القول والفعل (المثال) ففى صفحة (٤٧٢) وفى السطر الثانى تحديداً يذكر بالنص «تعتبر مصر أكثر الدول العربية نشرا للمواد الخرائطية» وهى فى رأيى – حقيقة، ثم فى حديثة عن أنواع وأمثلة من المواد الخرائطية العربية الحديثة، نجده لا يذكر سوى خريطة واحدة تحت مصر صدرت عام ١٩٥٩ (صفحة ٤٧٩) فى حين يذكر سبعة عشر عملا خرائطيا تحت المملكة

العربية السعوية (هذا على سبيل المقارنة العددية ليس إلا).

د ـ فى كثير من الأحيان ينسى أو يتناسى المؤلف أن موضوع كتابه هو المراجع العربية، ولكنه يبدو أنه مغرم بالمراجع الأجنبية، لذا نجده فى جل فصول الكتاب ان لم يكن كلها يذكر طائفة لا بأس بها من المراجع الأجنبية بل الأكثر من ذلك يفيض علينا من علمه بمعلومات تقييمية وافية عن مفرداتها، وهذا ما نجده بوضوح فى هذا الفصل (انظر على سبيل المثال الصفحات ٤٢٠، ٤٣٠).

٩ - الفصل السابع: الأدلة، الكتب السنوية، كتب الحقائق، الكتب الارشادية:

والملاحظات حول هذا الفصل نوجزها فيما يلى:

أ ـ وهى ترتبط بآخر ملاحظة من ملاحظات الفصل السادس، ففى صفحة (٤٩٦) يتحدث المؤلف عن الأدلة العربية من حيث تاريخها وأنواعها وأمثلة لها، إلا أنه يذكر تحت هذا العنوان مجموعة من الأدلة الأجنبية صفحة (٤٤٩ ـ ٥٠٠) ولا يوجد مبرر منطقى لهذا الاجراء، والأمر كذلك عندما يتحدث عن الكتب السنوية العربية صفحة (٥١٠)، وما فعله فى النوعين السابقين فعل مثله فى النوعين التاليين: كتب الحقائق صفحة (٥١٨) الكتب الارشادية صفحة (٥٢٥ ٥٢٦).

ب ـ قسم الأدلة إلى عدة أنواع على اساس الأهداف التى صدرت من أجلها صفحة (٤٩٥) ومن ثم فهى عنده خمسة أنواع هى:

- الأدلة الحكومية.
- أدلة المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية.
- أدلة المنظمات والجمعيات المهنية.
- الأدلة التجارية والصناعية.
- أدلة الخدمات العامة.

وهذه الأنواع متداخلة إلى حد كبير كما هو واضح، فمن الممكن أن تتداخل مفردات النوع الأول مع النوع الخامس، فالنوعان تصدرهما الأجهزة والمصالح الحكومية وهدفهما واحد هو التعريف بهذه الاجهزة والمصالح التى تتعلق بخدمة الجمهور وبيان كيفية الاستفادة من خدماتها (انظر الصفحات ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

جـ ـ مرة أخرى نتيجة لعدم وضوح المفاهيم وتحديد المصطلحات بصورة منطقية سليمة، جاء التداخل بين العناصر الرئيسية التى يتكون منها هذا الفصل بصورة ملفتة للنظر، ففى صفحة (٥٠٩) يتحدث عن التقاويم كنوع من انواع الكتب السنوية، ثم فى صفحة (٥١٦) وتحت كتب الحقائق التى تلى الكتب السنوية فى ترتيب الفصل نجده يحشر ـ أو إن شئت يقحم ـ مجموعة من التقاويم ضمن حديثه عن أنواع كتب الحقائق العربية لا مبرر أبداً هنا، بل من الافضل والصح وضعها فى صفحة (٥٠٩) وما بعدها.

د ـ بالرغم من أنه قسم كتب الحقائق إلى خمسة أنواع إلا أنه ذكر أمثلة لثلاثة أنواع منها (انظر الصفحات ٥١٣ ـ ٥١٨).

١٠ - ملاحظات الكشاف:

رتب كشاف الكتاب ترتيباً قاموسياً بأسماء المؤلفين وبعناوين المؤلفات وموضوعاتها، وقد رتبت المداخل هجائيا مع الاشارة أمام كل مدخل برقم الصفحة (الصفحات) التى ورد بها فى المتن، واعتمد المؤلف اسم العائلة (القطعة الأخيرة من الاسم) كمدخل بالنسبة لأسماء الأشخاص قديمها وحديثها سواء الأسماء العربية أو الأجنبية، أما

بالنسبة لمداخل الهيئات فكانت بأسمائها، وحتى يميز الموضوعات فى الترتيب وضع بين مقاطعها شرطة (ـ) مثال: الأدب ـ ببليوجرافيات.

ويلاحظ على هذا الترتيب والكشاف جملة ملاحظات نسجلها على النحو التالى:

١ – لم يلتزم المؤلف الترتيب الهجائى الدقيق والأمثلة على ذلك كثيرة، وهاك طائفة منها:

– اتحاد المصارف العربية.
– اتحاد المجامع اللغوية.
(الصح هو العكس فى الترتيب)*
– أحسن التقاسيم
– الاحاطة فى اخبار غرناطة
– الأدب ـ ببليوجرافيات
– الإدارة ـ معاجم
– الاردن ـ مكتبة الجامعة الاردنية
– الاردن ـ مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
– اسحق، حسنين
– الاستخلاص ـ تاريخ تطور
– الأسمر، جرجى عيسى
– أسماء المواقع الجغرافية فى الأردن وفلسطين
– أطلس الانتاج
– الاطلس الاقليمى
– بدوى، مصطفى
– بدوى، عبد الوهاب
– البستانى، فؤاد افرام
– البستانى، بطرس
– بشاى، ميلاد
– بشارة، نزار
– التيجانى، عبد الحميد
– التجهيز الاليكترونى للمعلومات
– التراث ـ فهارس عربية
– تراث الانسانية
– جمهرة أنساب العرب
– جمهرة أنساب الاسر المتحضرة فى نجد
– جمهرة المراجع
– جمهرة اللغة
– حسين، عبد القادر
– حسنين، عبد المنعم
– الحلوجى، عبد الستار
– الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة**
– خرائط الفارسى
– الخرائط العربية
– خريدة العصر وجريدة العصر
– الخرائط الوطنية
– الدمشقى، شمس الدين
– الدمشقى، سليم صخورى
– رائد الطلاب
– رائد الدراسة عن المتنبى

* منعا للتكرار فان هذه العبارة تنسحب على كل الحالات فى هذا العنصر.

** فى هذه الحالة وما أحدثته من اضطراب فى الترتيب أدى إلى فصل بينها وبين زميلاتها من الحلقات بثلاثة أسماء (أنظر صفحة ٥٤٧ العمود الأول).

– رسائل الماجستير والدكتوراه عن دول مجلس التعاون

– رسائل ذات الموضوع الواحد

– قلادة، شفيق

– قلادرى*

– هدية العارفين

– الهدية الحميدية فى اللغة الكردية

– وشاح الدمية

– الوشاء، داود بن أحمد**

٢ – هناك كلمات فى العناوين الفرعية للموضوعات التى تحدث عنها فى متن الكتاب، استخدمها المؤلف فى المدخل، بالرغم من عدم وجود فائدة منها ولا لزوم لها.

مثال: مقدمة عامة عن الأدلة، جعل مدخلها: الأدلة، مقدمة عامة عن

مثال آخر: أمثلة من الأدلة الأجنبية، جعل مدخلها: الأدلة الأجنبية، أمثلة من

٣ – لم توجد طريقة واحدة اتبعها المؤلف فى كتابه شكل الاسم، ومن أمثلة ذلك نجد:

– اسحق، حنين

– اسحاق، على شواح

– ياسين، واصف الشيخ

– يس، محمد حسن

٤ – وضع بعض عناوين المقالات التى رجع اليها كمداخل فى الكشاف، مثال ذلك فى صفحة (٥٣٦) مقالة بعنوان: ألا يكفى ٢٠ عاما لدراسة الموسوعة العربية وهذه المقالة منشورة فى مجلة «العربى» العدد (٢٨٠) بتاريخ مارس (١٩٨٢).

٥ – كاد الكشاف أن يكون مضللا فى بعض الحالات ـ بالرغم من أنه يجب أن يكون مرشدا وهاديا ـ ففى صفحة (٥٦٤) من الكشاف وتحت اسم فتوحى، ميرى عبود يشير إلى أن هذا الاسم ورد فى المتن صفحة (٢٨٠) وبالرجوع إلى رقم هذه الصفحة لم نجد أثرا لهذا الاسم، وبتطبيق أسلوبى الحدس والتخمين عثرنا على هذا الاسم فى صفحة (٢٨) وليس (٢٨٠)، وهذه الحالة ليست هى الوحيدة، ولكن نجد لها أخوات، فمثلا ذكر الكشاف تحت حرف الصاد فى صفحة (٥٥٩) أن ابن الصائغ الدمشقى يوجد فى صفحة (١٤٦) بمتن الكتاب، وبالرجوع إلى رقم هذه الصفحة لم نجد لهذا الاسم أى اثر، وبتطبيق نظرية الاحتمالات بحثنا فى السابق واللاحق من الصفحات، فعثرنا عليه فى صفحة (١٤٥) وليس (١٤٦) كما يذكر الكشاف، وكذلك الحال بالنسبة ل: خريدة العصر وجريدة العصر التى اشار اليها الكشاف فى صفحة (٢٤٩) من المتن، وبالرجوع إلى رقم هذه الصفحة لم نعثر عليها، وبحثنا فى الصفحات (٣٤٩، ٤٤٩) على أساس نظرية الاحتمالات، فلم نعصر على أثر لها البتة، والذى وجدناه فى صفحة (٢٤٩) هو:

– يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر للثعالبى

– دمية القصر وعصرة أهل العصر للباخرزى

وحتى الحين لم نعثر على تصحيح لهذه المعلومة الكشافية المضللة.

* يوجد هذا الاسم فى متن الكتاب صفحة ٤٧٦ بهذه الصورة: قلاردى وليس قلادرى كما ذكر الكشاف فى صفحة (٥٦٩) فأيهما الصح؟!.

** كان يجب أن يسبق الوشاء، داود بن احمد فى الترتيب على اعتبار أن الهمزة على السطر تعتبر ألفا.

٧ – بل الأكثر من ذلك نجد أن الكشاف لا يذكر أمام بعض المداخل رقم الصفحة فى المتن (الرابط) الذى ورد فيه، مثال ما جاء فى صفحة (٥٧٠) تحت مدخل: كتب المراجع – ببليوجرافيات، دون ذكر رقم الصفحة الوارد بها فى المتن.

٨ – من فحص وتدقيق النظام العام للترتيب الذى اتبعه المؤلف فى الكشاف، نجد أنه اتبع نظام الترتيب: كلمة بكلمة وليس حرفاً بحرف، إلا أنه لم يلتزم بتطبيق هذه القاعدة دوما، بل خالفها احيانا، ومثال ذلك ما جاء فى صفحة (٥٥٣) من الكشاف: دى يونغ، حيث وضع هذا الاسم فى آخر حرف الدال وسبقته الكلمات التى تبدأ بالدال والياء وما يثلثهما مثال:

– دياب، محمد

– الديب، محمد يوسف

فى حين كان الصح أن دى يونغ يسبق كل هذه المداخل على اعتبار أن (دى) مقطع ومدخل مستقل، وإذا كان الرد على هذه الملحوظة بأن (دى) زائدة أو بادئة كما يقول المفهرسون، فإننا نجد حالات أخرى تؤكد ما نذهب إليه بل تعطى علامة استفهام كبيرة حول نظام الترتيب الذى اتبعه المؤلف، ففى صفحة (٥٥) وفى صفحة (٥٥٧) من الكشاف وتحت حرف السين نجد ما يلى:

– دى سالو

– دى سلان

على الترتيب، والتساؤل الآن هو إذا كانت (دى) زائدة فلماذا وضع (دى يونغ) فى حرف الدال ولم يضعه فى حرف الياء كما فعل فى (دى سالو، دس سلان) اللذين وضعهما المؤلف تحت حرف السين؟.

٩ – ظاهرة تكرار المداخل، وهى ظاهرة موجعة حقاً، أدت إلى تضخم حجم الشكاف بدون داع، وهاك طائفة منها للتمثيل لا للحصر.

الصفحة	المدخل	المدخل المكرر	الصفحة
٥٤٣	الترتيب الصوتى	مدرسة الترتيب الصوتى	٥٧٥
٢٤٥	الجرح والتعديل	كتب الجرح والتعديل	٢٢٢
٥٤٩	دارة الملك عبد العزيز	السعودية ـ دارة الملك	
		عبد العزيز	٥٥٦
٥٥٧	السير	كتب السير	٥٧٠
٥٦٥	فهارس المكتبات	المكتبات ـ فهارس	٥٨٥
٥٦٥	فهرس العربى	كشاف العربى	٥٧١
٥٧٠	كتب المراجع ـ		
	ببليوجرافيات	المراجع ـ ببليوجرافيات	٥٧٦

والملاحظ أن هذه المداخل ومكرراتها لشئ واحد لا لشيئين، ولمفهوم واحد لا لمفهومين، ولمصطلح واحد لا لمصطلحين حتى نستميح للمؤلف عذرا.

وفى رأى الباحث أن تكرار المداخل مرجعه إلى عدم التوحيد فى الشكل وإلى عدم التقنين فى الصياغة، فلم يكن هناك شئ مقنن لاستخدام بعض

المصطلحات فى المداخل، فعلى سبيل المثال كلمة «كتاب» فتارة يضعها المؤلف كمدخل فى حرف الكاف متبوعة بما تعبر عنه، وتارة أخرى يضع ما تعبر عنه ثم يتبعها بكلمة كتاب، أمثلة:

- المسالك والممالك ـ كتب (صفحة ٥٧٧)
- كتب ـ الجرح والتعديل (صفحة ٥٧٠)

١٠ - التشتت وعدم التوحيد فى استخدام المصطلحات المرتبطة بالببليوجرافيات وما يدور فى فلكها مثل: أدلة، كشافات، فهارس ، قوائم، وهاك بعض الأمثلة:

- أدلة الدوريات (تحت حرف الألف)
- الدوريات ـ أدلة (تحت حرف الدال)
- الدوريات ـ كشافات (تحت حرل الدال)
- كشافات الدوريات (تحت حرف الكاف)
- فهارس المكتبات (تحت حرف الفاء)
- المكتبات ـ فهارس (تحت حرف الميم)

١١ - عدم وجود احالات فى الكشاف لربط عناصر الموضوع الواحد ذى الصياغات المتعددة، فمثلاً:

- التجهيز الاليكترونى للمعلومات (صفحة ٥٤١)
- المعلومات المرجعية ـ تحسيب (صفحة ٥٨٥)

دون أية اشارة أو احالة ربط.

١٢ - أخيرا وليس بآخر كنت اتوقع من المؤلف أن يذكر شيئاً عن الكشاف، ولو صفحة واحدة يبين فيها طريقة الترتيب التى اتبعها والقواعد التى اعتمد عليها، والصعوبات أو العقبات التى واجهته وكيفية حلها، فحتى الترتيب الداخلى تحت الحروف الهجائية لا توجد قاعدة تحكمه، فمثلا ماذا يسبق فى الترتيب عند وحدة اللفظ والصياغة هل المؤلف، أم العنوان، أم الموضوع؟! انظر على سبيل المثال صفحة (٥٥٩) الجزء الأخير من العمود الأول.

لذا كنت اتمنى أن تتنوع الكشافات، فيكون هناك كشاف للمؤلفين ومن فى حكمهم، وآخر للعناوين، وثالث للموضوعات، حتى لا يختلط الحابل بالنابل كما يقولون، ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه.

ثانياً: الملاحظات الكلية:

تعمد الباحث تحت هذا العنصر ـ اثارة مجموعة من القضايا التى تدور حول المكتبات والمعلومات بصفة عامة وكتاب المراجع هذا بصفة خاصة، ومن المفيد والمستحسن تفريد هذه القضايا على النحو التالى:

أ ـ المراجع والاشارات الببليوجرافية:

ان أول ما ينظر المرء إليه فى الكتاب هو مراجعه ومصادره التى اعتمد عليها، والمراجع والمصادر لفظان تعرض لهما المؤلف فى بداية كتابه فى الصفحات (١٨ ـ ٢٠) وأدرك الفرق بينهما لغويا واصطلاحيا، غير أنه فضل استخدام لفظة «المراجع» فى نهاية كل فصل للاشارة إلى المصادر التى اعتمد عليها فى كتابة الفصل، ومهما يكن من أمر فإن هناك مجموعة من الملاحظات الجديرة بالتسجيل هنا عن المراجع التى ذكرها المؤلف، وهى على النحو التالى:

١ - كان من الصعب التفرقة بين ما يقوله المؤلف وبين ما ينقله عن الآخرين سواء نصا أو فكرا والكتاب ملئ بهذه الظاهرة وخاصة عند تعريف المصطلحات.

٢ - يوضح الجدول التالى الناحية الكمية للمراجع والاشارات الببليوجرافية وفقاً لفصول الكتاب:

أرقام الفصول	عناوين الفصول	عدد الصفحات	عدد المراجع		عدد الاشارات البيليوجرافية	
			عربى	انجليزى	عربى	انجليزى
–	قائمة المحتويات	٧	–	–	–	–
–	المقدمة	٤	–	–	–	–
الأول	المراجع	٢٥	٨	٦	١٣	٥
الثانى	دوائر المعارف	٥١	١١	٧	٢٠	١٠
الثالث	المعاجم اللغوية	١٠٣	٢٧	٩	٢٢	٨
الرابع	معاجم التراجم	٧١	١٤	٣	١٢	٣
الخامس	البيليوجرافيات..	١٢٢	٢٧	٧	٣١	١١
السادس	المراجع الجغرافية	٧٩	١٤	٥	٣٢	٩
السابع	الأدلة، الكتب السنوية...	٣٧	٣	٦	٤	٢٣
–	الكشاف	٦٩	–	–	–	–
	المجموع	٥٧٣	١٠٤	٤٣	١٣٤	٦٩

ومن استقراء بيانات هذا الجدول تتضح مجموعة من المؤشرات نوجزها فيما يلى:

أ ـ أن كثرة عدد المراجع والاشارات البيليوجرافية سيف ذو حدين، فهى وإن كانت تساعد على توثيق المعلومات المذكورة، فإنها من ناحية أخرى ليست دليل صحة حيث تحد من عملية الابتكار والابداع والتأليف الخالص.

ب ـ أن كثرة عدد المراجع فى كل فصل عن عدد الاشارات البيليوجرافية فى هوامش الصفحات، يدل على أحد أمرين:

– اما أن المؤلف استفاد منها دون الاشارة اليها.

– واما أنه لم يستفيد منها وأراد تعضيد عمله بالاكثار من ذكرها.

وقد لاحظ الباحث هذه الظاهرة فى بعض الفصول مثل الفصل الثانى «دوائر المعارف».

حيث يذكر المؤلف كتاب الأستاذ الدكتور عبد الستار الحلوجى «مدخل لدراسة المراجع» فى قائمة مراجع هذا الفصل، ولا توجد له أية اشارة ببليوجرافية فى هوامش صفحات متن هذا الفصل.

جـ ـ بعد حذف عدد صفحات المحتويات والمقدمة والكشاف، يصبح عدد صفحات الكتاب (٤٩٣) صفحة، ولما كان عدد المراجع باللغتين العربية والانجليزية يصل الى (١٤٧) مرجعا فتكون نسبة عدد الصفحات الى عدد المراجع ١:٣,٣٥ تقريبا، وكذلك الحال بخصوص الاشارات المرجعية، حيث بلغت (٢٠٣) اشارة مرجعية، فتكون نسبة عدد الصفحات إلى عدد الاشارات المرجعية ١:٢,٥ تقريبا وهذه وتلك نسبة كبيرة إلى حد ما.

٣ – هذه الاشارات البيليوجرافية الكثيرة، منها ما يذكر المؤلف الصفحة التى نقل منها، ومنها ما لم يذكر صفحتها، وهذه ظاهرة خطيرة، حيث اخذ الحابل بالنابل كما يقولون، وتدل على أن المؤلف لم ير بعض المراجع ذاتها.

٤ – هناك ظاهرة خطيرة أيضا، ألا وهى تركيز الاشارات الببليوجرافية على مرجع واحد، فمثلاً يذكر المؤلف فى الفصل الأول ثلاث عشرة اشارة ببليوجرافية باللغة العربية، منها سبع اشارات لمؤلف واحد هو استاذنا الدكتور سعد الهجرسى بنسبة ٥٤٪ من مجموع الاشارات باللغة العربية فى هذا الفصل.

٥ – أن المؤلف كان ينقل فقرات مطولة من كتب مؤلف واحد ويعتمد عليها اعتماداً كليا، فمثلاً يذكر المؤلف ثمانية مراجع باللغة العربية منها ثلاثة مراجع لاستاذنا الدكتور سعد الهجرسى، بنسبة ٣٧,٥٪ تقريبا من اجمالى المراجع العربية فى هذا الفصل.

٦ – ظاهرة الاعتماد على كتب مؤلف واحد، أحدثت لدى مؤلفنا خللا أدى إلى التكرار، فمثلا فى صفحة (٤٠٥) يذكر مرجعين عن الببليوجرافيات لأستاذنا الدكتور سعد الهجرسى هما:

– الببليوجرافيا والببليوجرافيات فى العالم العربى بين التراث الماضى والتراث الحديث.

– الببليوجرافيا ودراستها فى علوم المكتبات.

والأول كان بحثاً مقدما لمؤتمر الاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى عقد فى الرياض عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣)، **والثانى** كان كتاباً صغير الحجم منمق القسمات نشرته جمعية المكتبات المدرسية بالقاهرة عام ١٩٧٤ فى (١٠٨) صفحة.

واستحلف أخانا المؤلف العزيز بالله هل قرأهما، واذا كان كذلك فاستحلفه بالله مرة أخرى هل وجد بينهما فرقاً؟! **والحقيقة** أن الكتاب هو نص البحث.

٧ – لم يكن المؤلف دقيقاً فى ذكره لمراجعه، وخاصة فيما يتعلق بالمداخل، فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر اسم الشخص مرتين، مرة باسمه الكامل وأخرى بغير كمال اسمه، ويعتبره شخصين لا واحداً كما خلقه الله، وهو فى حقيقة الأمر شخص واحد، مثال:

سليمان حسين مصطفى خشروم، يضعه فى قائمة المراجع صفحة (٩٣) تحت خشروم، سليمان حسين مصطفى، ثم يذكره مرة أخرى على أنه شخص آخر مختلف عن الأول صفحة (٩٤) تحت مصطفى، سليمان حسين، وسليمان هذا ـ كما سبق القول ـ خريج قسم المكتبات والوثائق بآداب القاهرة، وكنت أشرف بالتدريس له وهو طالب بالقسم فى السبعينات وبالمناسبة اعتمد المؤلف على ما كتبه سليمان فى الفصل الثانى خمس مرات خلال خمس عشرة صفحة.

٨ – اعتمد المؤلف على ما نشر على هيئة مقالات من ملخصات الرسائل فى موضوع المراجع، وهى مصادر ثانوية إلى حد كبير ولم يرجع إلى الأصول ذاتها، من أمثلة ذلك:

أ ـ الضبط الببليوجرافى القومى للانتاج الفكرى العربى لمصطفى حسام الدين، وهى مقاله ينوه بها عن رسالته لدرجة الماجستير فى هذا الموضوع، ونشرت فى «شئون عربية» العدد ١١ (يناير ١٩٨٢) ص ١٨١ ـ ١٩٠.

ب ـ الكتب المرجعية لتراجم رواة الحديث حتى القرن السادس الهجرى لسميرة خليل، وهى مقالة

تنوه بها عن رسالتها لدرجة الماجستير فى هذا الموضوع، ونشرت فى مجلة «عالم الكتاب» العدد ١٤ (أبريل/ يونيو ١٩٨٧) ص ١٣ ـ ١٤. وهذه وتلك فرعيات، ولو رجع للنصوص ذاتها لوجد فيها خيرا كثيرا.

ب ـ المنهج وطريقة المعالجة:

والمنهج الذى اتبعه المؤلف فى عرض مكونات كتابه لم تتضح معالمه حتى الآن، فقد يظن الباحث أنه اتبع المسح الشامل للمجال، ولكن يتبدد هذا الظن سريعا حيث نجد المؤلف فى بعض الأحيان يعلن أنه سيذكر عينات، ثم نجده بعد ذلك يجنح إلى الشمول فى التغطية فى مواطن أخرى، ومن ثم نجد تذبذبا منهجيا فى فصول الكتاب كله.

ونتج عن هذا التذبذب المنهجى كثير من القضايا الفرعية المرتبطة به، نذكر بعضا منها:

١ – عدم التوازن فى عرض مفردات الدراسة كما ونوعا، والأمثلة على ذلك كثيرة، وقد أشرت إلى بعضها فيما سبق، ولعل الجدول المذكور آنفا (تحت بند أ: المراجع والاشارات الببليوجرافية) يكمل ويوضح هذه القضية، حيث نستنتج من خلال بياناته مجموعة المؤشرات التالية:

– يعتبر أكبر الفصول من حيث عدد الصفحات هو الفصل الخامس (١٢٢) صفحة بنسبة ٢١,٢٩ ٪ من مجموع صفحات الكتاب، يليه الفصل الثالث (١٠٣) صفحة بنسبة ١٧,٩٧ ٪ من مجموع عدد صفحات الكتاب.

– يعتبر الفصل الأول أصغر الفصول من حيث عدد الصفحات (٢٥) صفحة بنسبة ٤,٣٦ ٪ من مجموع عدد صفحات الكتاب، يليه الفصل السابع (٣٧) صفحة بنسبة ٦,٤٥ ٪ من مجموع عدد صفحات الكتاب.

مما سبق (من هذا وذالك) يتبين لنا عدم التناسب بين فصول الكتاب السبعة، وهذا أدى بدوره إلى احداث خلل فى المعالجة لموضوعات الكتاب.

٢ – عدم الدقة فى ذكر أسماء بعض المراجع، فمثلا كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة (ت ١٠٦٧هـ ـ ١٦٥٨م) يذكره باسم كشف الظنون عن أسامى الفنون، وغير ذلك كثير.

٣ – ظاهرة التكرار والاطناب سواء فى أسماء المراجع أو فى المعلومات عنها، وقد مر ذكر الكثير منها فى سالف الصفحات.

٤ – نقص البانات، وهذه الظاهرة تتكرر كثيراً فى طول الكتاب وعرضه، وقد نجد للمؤلف عذره بالنسبة لعدم اكتمال بيانات بعض أنواع المراجع، ولكن لا نعفيه البتة فى اهمال بيانات البعض الآخر وخاصة الببليوجرافيات، فمثلا:

* معجم المطبوعات العربية والمصرية.

* جامع التصانيف الحديثة.

ولكلاهما ليوسف اليان سركيس لا يذكر عنهما أية بيانات أو معلومات حول نشرهما، محتوياتهما، مادتهما المرجعية، تغطيتهما المكانية والزمنية.... الخ. بالرغم من أهميتها، لأنها تحدد السمات الشخصية لكل مرجع، ويحتوى المرجع الأول على الكتب المطبوعة فى الأقطار العربية والشرقية منذ دخول الطباعة إلى الشرق العربى وحتى عام ١٩١٩، ويكمله المرجع الثانى الذى صدر فى

جزءين يغطى أولهما الكتب المنشورة بين سنتى ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦ ويغطى الثانى الكتب المنشورة عام ١٩٢٧.

٥ – عدم دقة المعلومات، وهذه ظاهرة خطيرة حدثت فى بعض المواطن، وتزعزع الثقة العلمية الى حد كبير، ومن أمثلة ذلك نذكر:

– فى صفحة (٣٢٠) يذكر المؤلف أن النشرة المصرية للمطبوعات صدرت لأول مرة سنة ١٩٥٤ وصحة هذه المعلومة أنها صدرت لأول مرة سنة ١٩٥٥ وقد تحولت إلى نشرة الايداع القانونى منذ سنة ١٩٦٩.

– فى صفحة (٣٤١) يذكر المؤلف أن قانون الايداع فى مصر رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد عدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ وصحة هذه المعلومة أنه عدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨.

– فى صفحة (٣٦١) يذكر المؤلف أن الكشاف التحليلى للصحف والمجلات العربية أصدره معهد التخطيط القومى، وصحة المعلومة أن الذى أصدره لجنة الفهارس العربية برئاسة د. محمود الشنيطى، وقد أدرك المؤلف هذا وصحح ذلك فى صفحة (٣٩٥).

٦ – يلاحظ بصورة واضحة أن عناصر طريقة المعالجة للمعلومات التى يذكرها عن أنواع وفئات المراجع فى الفصول المختلفة، لم تلتزم بنمط موحد لها، فمثلا لم يذكر السمات العامة للمعاجم (فصل ٣) كما فعل من قبل فى الموسوعات (فصل ٢).

٧ – فى طريقة كتابته لعناوين أو عناصر المعالجة يذكر عنواناً رئيسياً يليه مباشرة عنوان فرعى دون الربط بينهما أو التمهيد لهذا العنوان الفرعى ولو بكلمات قلائل، هذه الحالة تتكرر كثيراً.

٨ – الموضوع الذى أراد أن يقتحمه المؤلف بالكتابة فيه وهو موضوع المراجع ضخم بطبيعته، لذا نجد المؤلف متهيبا إياه، فما أوجس فى نفسه خيفة منه، وكأنه سيدخل إلى عالم المجهول، والمؤلف محق فى ذلك، ولكنه هو الذى أورط نفسه فيه، حيث اختار مذهب الشمولية فى التأليف الذى أدى إلى نتيجة عكسية فى كثير من الأحيان، وإلى سلبيات كثيرة منها:

– أن المؤلف لم يتسطيع تغطية كل مفردات المراجع التى ظهرت فى واحد أو أكثر فى موضوع معين أو فى فئة معينة.

– أنه لم يستطع ذكر البيانات الكاملة عن كل أو جل المراجع التى يذكرها، ولكنه كان يكتفى فى أحيان كثيرة بذكر اسم المرجع وجهة اصداره فقط دون بقية البيانات الأخرى الضرورية.

– ضخامة العمل أحدث نوعا من التداخل بين فئات المراجع فى مواطن كثيرة، فعلى سبيل المثال حدث تداخل بين فئة المعاجم وفئة المعاجم الموسوعية، فلا ضير من ضم هذه الأخيرة إلى فئة الموسوعات والابقاء على الأولى فى فئة المعاجم.

وكان على المؤلف لتجنب كل هذا أن يختار فئة أو شريحة واحدة من المراجع ويركز الحديث عليها ويغوص ويجول فيها ويستولى على ناحيتها ويتحكم فى اتجاهاتها، ويعمقها دراسة وينمقها عرضا ويجملها إخراجا.

٩ – يذكر المؤلف فى الصفحات (٣٧ ـ ٤٠) أن عدد أنواع المراجع يبلغ ثلاثة عشر نوعا، ثم

يذكر بعد ذلك أنها تسعة أنواع، ثم يذكر أخيرا أنه سيتحدث عنها على أساس أنها ستة أنواع. وان كانت هذه الآراء مختلفة وفقا لاختلاف مصادرها، فقد تكون مقبولة بنفس غير راضية إلى حد ما، ولكن الذى لا يمكن قبوله هو تعليق المؤلف على هذه الآراء فى موضعين هما:

الأول: ما يذكره صفحة (٣٨) أن دوائر المعارف والمعاجم اللغوية والاصطلاحية ومعاجم التراجم تكون نوعا واحدا ويتم تناولها بشكل موحد وتحت عناوين موحدة، وعلميا هذا غير صحيح فلكل فئة من هذه الفئات الثلاث سماتها ووظائفها وأنواعها التى تنفرد بها عن الفئة الأخرى.

والثانى: أنه يشير إلى أن بعض دراسات المراجع تدخل أنواعا أخرى من مصادر المعلومات ضمن كتب المراجع، وهذه الأنواع ستة هى: الوثائق الحكومية ـ المطبوعات الحكومية ـ الدوريات والمسلسلات ـ المصادر الاحصائية ـ الرسائل الجامعية ـ وقائع المؤتمرات والندوات، وهذا أيضا غير صحيح علميا وكنت أتمنى أو أتوقع أن يفند المؤلف هذا الرأى ـ وهو رجل من أهل الاختصاص ـ ولكن هيهات، فالفئات الست السابقة لا تدخل من قريب أو بعيد ضمن كتب المراجع بمفهومها العلمى، إلا اذا تم لها اعداد قوائم ببليوجرافية أو كشافات أيا كان نوعها، وهذا ما تداركه المؤلف (انظر الصفحات ٣٩٢ ـ ٣٩٧)، ان عدم ادخال هذه الفئات ضمن المراجع لا يقلل من شأنها، حيث تعتبر كمصادر أصلية للبحث لا كمراجع له بمفهومنا نحن أهل الاختصاص.

جـ ـ قضية المداخل:

والمداخل عند مؤلفنا غير مقننة بالمرة وخاصة فى الكشاف، ويتولد من رحم هذه المداخل، قضية قلب الأسماء العربية، التى اتبعها البعض بدون وعى أو ادراك، ظنا منهم أنها علامة التقدم ورمز الحضارة، وما هى بهذا ولا ذاك، بل هو تقليدوارد ليس إلا.

اذا جاز لنا قلب الأسماء الأجنبية، وهو ما يسمى باستخدام اسم العائلة كمدخل؛ فلا يجوز لنا اتباع هذه الطريقة بالنسبة للأسماء العربية بأى حال وفى كل الأحوال، ذلك أن الاسم العربى له تركيبة خاصة وبناء معين، يختلف عن قرينه الأجنبى، ولكن من احدى التبعيات العلمية التى يتبناها البعض فى الوطن العربى، هى السير فى ركاب الغرب وتقليد طرقه بدون وعى أو تمحيص.

وتلقانا هذه الظاهرة الخطيرة فى طول الكتاب وعرضه، وهاك طائفة منها:

- خليل، سميرة (لاحظ أنها أنثى والمدخل مذكر)
- عنان، فاتن محمد (لاحظ أنها أنثى والمدخل مذكر)
- صادق، دولت أحمد (لاحظ أنها أنثى والمدخل مذكر)
- مؤنس، حسين
- عبده، ابراهيم
- عطية الله، أحمد

..... ألخ

ولو اتبع المؤلف هذه الطريقة وحدها لقلنا أنه خطأ واحد، ولكنه لم يتبعها فقط، بل خالفها بالنسبة لبعض الأسماء الأخرى ـ التى كانت أولى بالاتباع ـ مما جعل الخطأ اثنين لا واحداً. ففى

الصفحة (٥٥٣) وضع ابن قتيبة الدينورى فى حرف القاف وليس تحت اسم العائلة فى حرف الدال، والغريب أنه وضع «أبو حنيفة أحمد بن داوود الدينورى» فى حرف الدال تحت الدينورى صفحة (٥٦٩)، وهذا اضطراب لا تحكمه قاعدة مقننة.

وترتبط بقضية المداخل قضية أخرى، ألا وهى استخدام كلمة «علم» فلا تستخدم ـ كما هو معروف ـ إلا اذا كانت جزءا من الكلمة وبدونها لا يحصل المفهوم مثل علم النفس، ولكن المؤلف لم يحالفه الحظ فاستخدمها بدون ضبط مثال: علم الخرائط صفحة (٥٦٢).

د ـ قضية القديم والحديث:

برزت هذه القضية على سطح الفكر العربى منذ زمن بعيد فى كثير من مناشط الحياة السياسية والفكرية والعلمية والأدبية والثقافية... الخ، واتخذت مسميات عدة منها: التراث والمعاصرة، الرجعية والتقدمية، التقليد والتطور، التخلف والتقدم ... الى آخر هذه المسميات التى ما أنزل الله بها من سلطان، وجرجرت هذه القضية ذيولها إلى مجال المكتبات والمعلومات وخاصة فى الجوانب الفنية، فهذه فهرسة حديثة وتلك فهرسة قديمة، وهذا تصنيف متقدم وذلك تصنيف غير متقدم، وهذه اسماء حديثة وتلك اسماء قديمة... ألخ من هذه المتناقضات، حتى وصل الأمر إلى مجال الكتب المرجعية، واتخذ مرودوها فى ذلك عام ١٨٠٠ ليفرقوا بين هذه (الحديثة) وتلك (القديمة)، ولا أدرى لماذا عام ١٨٠٠ بالذات؟! ولا أجد مبررا لهذه التفرقة اللهم إلا حاجة فى نفس يعقوب، ويعقوب هذا هو كل من يدعو إلى ذلك. خبرونى أثابكم الله لماذا هذه التفرقة الجوفاء؟! بالرغم من ان القدم والحداثة نسبيان، كما أن الحديث ما هو إلا امتداد للقديم، فقديم الأمس كان حديثا، وحديث اليوم سيصبح قديماً الغد.

وقد وقع مؤلفنا فى شرك هؤلاء الدعاة، وبنى دراسته واقامها وارتفع بالبناء على أساس هذه التفرقة التى لا مبرر لها ولا أساس علمى يساندها. ويبدو ـ والعلم عند الله ـ أن مؤلفنا كان منساقا وراء هذه الدعوة، بالرغم من أنه كان غير مقتنع بها فى قرارة نفسه، وبين الحين والآخر تضيق بها نفسه ذرعا، وتدفع به إلى الخروج والانفلات من هذا الستار الحديدى المضروب على فكره، فنجده بين الفينة والأخرى يحاول الهروب من هذا الاطار وتبرئة نفسه من الانسياق فيه، ويذكر ذلك فى مواطن كثيرة، فمن حديثه تحت عنوان «معاجم التراجم العربية الحديثة» صفحات (٢٥٩ ـ ٢٦٠) يذكر تحديدا «إن عظمة التراث العربى القديم فى مجال التراجم، لا تعنى أبدا توقف الابداع العربى فى هذا الميدان، بل ان كل عصر وكل حضارة تركز على اضافة معطيات أخرى لما خلفته الحضارات والعصور السابقة». وفى صفحة (٣٢٨) نجده يرفض هذا الفصل التعسفى بين ما يسمى القديم والحديث ـ بالرغم من أنه اتبعه فى تقسيم عناصر كتابه ـ فيذكر تحديدا «ليس هناك فى واقع الأمر تاريخ محدد انتهى اليه الخط التقليدى للأعمال الببليوجرافية العربية القديمة، وبدأ فيه الاتجاه الحديث فى تأليف الأعمال الببليوجرافية العربية الحديثة» وبالرغم من هذا الرفض من قبل المؤلف إلا أنه كان رفضا بالكلام لا بالأعمال.

هـ ـ قضايا أخرى:

١ – يشير المولف فى صفحة (٢٨) بكتاب ميرى عبودى فتوحى الموسوم بعنوان «تقويم المراجع العربية والأجنبية» ويذكر بالنص أنه الكتاب «الوحيد فى مجال تقديم دراسة تقييمية لكتب المراجع العربية الرئيسية» ولو تمهل المؤلف قليلا وتفحص هذا الكتاب وبحث فى أصوله ومصادره، فلسوف يجد ما لم يكن متوقعا أو فى حسبانه فقد كانت السيدة / ميرى عبود فتوحى طالبة فى دبلوم المكتبات بقسم المكتبات والوثائق بآداب القاهرة فى السبعينات من هذا القرن، وكان يدرس لها أحد الأساتذة بالقسم مقرر «المراجع» وكان يملى محاضراته على الطلاب، فأخذت السيدة / ميرى هذه المذكرات ونقحتها وطبعتها باسمها، ومن ثم فلم يكن لها الفضل لا فى التقييم ولا فى التقويم، هذه واحدة، والثانية أن كتاب ميرى عن المراجع العربية والأجنبية، ولكن المؤلف لم يشر إلى عظمته إلا فى المراجع العربية فقط.. فلماذا؟ والثالثة الأخرى أن هناك كتباً أسبق وأشمل وأفضل من كتلب ميرى هذا الذى يشيد به المؤلف، وقد أشار المؤلف نفسه إلى بعضها ولكن من طرف خفى، ويبدو أنه يرها ولم يتعرف على محتوياتها، فهناك كتب الأساتذة الأفاضل الدكتور سعد الهجرسى، الدكتور عبد الستار الحلوجى، الدكتور المرحوم أحمد أنور عمر، وكتاب نزار محمد على قاسم عن المراجع العربية (١٩٨١) ودليل القيم الثقافية الذى أصدرته الإداراة الثقافية بجامعة الدول العربية، وغيرها كثير، وقد ذكر المؤلف بعضا منها انظر الصفحات (٣٨٨ ـ ٣٨٩).

٢ – توجد مجموعة من الأخطاء الطباعية، جدولتها فيما يلى:

هذا بالاضافة إلى بعض الأخطاء الأخرى، حيث يذكر الكلمة الواحدة بثلاثة أشكال مثال:

فى صفحة ٢٨٧ سطر ٢٠ Clredon

فى صفحة ٤٠٥ سطر ١٤ Clarenden

فى صفحة ٤٩٣ سط ٢١ Clarendon

٣ – استخدام بعض المصطلحات غير المتداولة فى المجال، أمثلة:

– مسرد: بالرغم من أنها كلمة عربية فصحى إلا أنها غير متداولة بصورة كبيرة مثل بديلتها: معجم مصطلحات.

– الكتب الحقيقية: بديلتها المتداولة هى كتب الحقائق.

– الترتيب الألفباتى: بديلتها المتداولة هى: الترتيب الألفبائى.

واكتفى بهذا القدر من الدراسة التحليلية والنقدية لهذا الكتاب القيم، على أن تبقى ملاحظتان:

الأولى: أن العلوم والمعارف فى كافة التخصصات، يرتبط تقدمها دوماً بحركة النقد وازدهارها، فكلما زادت هذه الحركة زاد تقدم العلوم وارتفع شأنها، لذا تعتبر عملية النقد ذات أهمية بالغة، بل هى أمر ضرورى ومرغوب فيه، وما أحوجنا إلى نقد الأعمال المطبوعة، بل والمسموعة

جدول الأخطاء الطباعية

مسلسل	الصفحة	السطر	الخطـــــأ	الصـــــواب
١	٢٣	١٢	Rference Books	Refernce Books
٢	٢٩	٢٠	Systemactic	Systematic
٣	٣٦	١٢	Technlgy	Technology
٤	٣٦	١٥	Affairis	Affairs
٥	٤١	١٨	Glosarry	Glossary
٦	٥٦	٥	Encyclopelia	Encyclopedia
٧	٨٤	٢٠	Cincise	Concise
٨	٢١٦	١٨	Dictionay	Dictionary
٩	٢٦٩	١٩	Periodical Literature Reader's Guide to	Reader's Guide to Periodical Literature
١٠	٢٨٨	الاخير	دليل المطبوعات المصرية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦	دليل المطبوعات المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٦
١١	٤٩٣	٢٢	Uxford	Oxford
١٢	٥٠٧	١٤	Whtaker	Whitaker
١٣	٥٤٣	الكشاف	نوتل، فرديناند	نوتل، فرديناند
١٤	٥٤٦	الكشاف	حامد حسان	حامد، حسان
١٥	٥٤٩	الكشاف	الخافجى شهاب الدين	الخافجى، شهاب الدين
١٦	٥٥٦	الكشاف	السعدوى طعمه	السعدوى، طعمه
١٧	٥٥٨	الكشاف	الشنقيطى، محمود	الشنيطى ، محمود

والمرئية أيضا فى هذا الزمن الذى انقلبت فيه المعايير واتجهت إلى منحنى أرضى. وميزان النقد الحقيقى هو أن يضع الناقد يد القارئ على وقائع محددة بصدق وأمانة سواء أدت إلى مدح أو إلى قدح أو كليهما معاً. وإذا كان النقد الحالى يوجه كله إلى الكتب، فينبغى أن يوجه أيضاً إلى مقالات الدوريات باعتبارها مصدرا من مصادر المعلومات وهذا ما أسعى إليه فيما بعد بإذن الله.

الثانية: أن كل الملاحظات التى ذكرتها سلفا تدخل تحت باب النقد البناء، الذى يهدف بالدرجة الأولى الوصول بهذا الكتاب إلى أرقى درجة من المستوى والمحتوى معا. لذا فقد فجرنا وأثرنا هذه القضايا وتلك الرؤى وأضأنا حولها وفوقها المصابيح الكاشفة من منطلق أن النقاء البناء دليل على الثقة والاعتداد بالنفس وهو يدل على القوة لا الضعف.

وأن كل ماذكرته من أخطاء هى فى الحقيقة هنات بسيطة وليست كوارث زلزالية، وهى لاتمس البنية الرئيسية والموضوعية للكتاب من قريب أو بعيد، وكان الهدف ولا يزال هو العمل على اظهار هذه الفجوات من أجل تلافيها فى الطبعات القادمة بإذن الله، ولم يكن فى ذهننا غير هذا، والله من وراء القصد.